محضر الجلسة رقم 253

التاريخ: الثلاثاء 18 جمادى الآخرة 1447هـ (9 ديسمبر 2025م).

الرئاسة: المستشار السيد أحمد اخشيشين، النائب الثاني لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وتسع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة عشرة لعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد أحمد اخشيشين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح هته الجلسة المخصصة للتعاطي مع أسئلة السادة والسيدات المستشارين الموجهة للحكومة.

السيدة الوزيرة،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هته الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمالنا، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، السيد رضى.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشروعي قانونين:

1- مشروع قانون رقم 71.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة؛

2- مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (02 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك.

وبالنسبة للأسئلة والأجوبة الكتابية التي توصل بها المجلس في الفترة الممتدة من 02 دجنبر 2025 إلى تاريخه، فهي كالآتي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 09 أسئلة شفهية؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 10 أسئلة كتابية؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 08 أجوبة كتابية.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب بتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 09 دجنبر 2025 تقدم بها المستشار السيد خالد السطي، وقد أحيل الطلب إلى الحكومة داخل الأجل المحدد والتي أعربت عن تعذر التفاعل مع هذا الطلب.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة، وهي كالآتي:

- مشروع قانون رقم 16.25 بتغيير القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 53.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛
- مشروع قانون رقم 55.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن نستهل جدول أعمال هته الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة حول "العمل المنزلي للنساء"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

بداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة، موضوعه "تثمين العمل المنزلي للنساء".

آيت اصحا.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حول تثمين العمل المنزلي للنساء، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثاني موضوعه "العمل المنزلي للنساء".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد حلمي:

نسائلكم السيدة الوزيرة، عن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها من أجل تثمين العمل المنزلي وإدماج قيمته في الاهتمامات الوطنية ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثالث والأخير فهاذ المحور موضوعه "الإجراءات والتدابير المعتزم القيام بها لتثمين العمل المنزلي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة، تفضلوا للمنصة.

السيدة نعيمة ابن يحيى، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

بداية، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسادة المستشارين على هذا السؤال المهم الذي يتحدث عن تثمين العمل المنزلي.

وقبل ما نبسط الجواب على هاذ الأسئلة، بغيت نوضح بأن الأمر عندما نتحدث عن تثمين العمل المنزلي، فإن الأمر لا يتعلق بالعمل المنزلي في إطار اقتسام الممتلكات بين الأزواج، وكذلك لا نتحدث عن العاملات المنزليات، لأن هناك قانون يحمي هذه الفئة من النساء، يتعلق الأمر إذن بالعمل المنزلي الذي هو عمل منتج لخدمات دون مقابل، مثل أعمال رعاية الأسرة والتنظيف والطبخ وأحيانا الزراعة المنزلية والمساعدة في المشاريع الأسرية.

في المغرب حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، المرأة المغربية في أرقام 2025 الوقت المخصص للعمل المنزلي والعناية المقدمة لأفراد الأسرة على المستوى الوطني، بالنسبة للرجال 3% مقابل 18.5% بالنسبة للنساء.

في المجال الحضري، الرجال 2.7% مقابل 19.3% بالنسبة للنساء، فالمجال القروي طبعا كيرتفع العدد بالنسبة للنساء إلى 23.1%.

إذن النساء كنعرفو بأنهم كيتحملو الجزء الأكبر من الأعمال المنزلية غير مؤدى عنها، يعني فالعالم كلو كتفوق 90%، فالمغرب كذلك كتفوق 90% من الوقت المخصص لمختلف المهام.

كنعرفو بأن تثمين العمل المنزلي، طبعا كيدخل بالنسبة للمملكة المغربية، أولا، في إطار التوجيهات الملكية السامية لضمان تمتع جميع النساء بحقوقهن ومشاركتهن، وهو الاهتمام الذي تجلى بوضوح من خلال مختلف الخطابات الملكية السامية، وخصوصا الخطاب ديال يوليوز 2022، حيث أكد جلالته على أن بناء مغرب التقدم والكرامة الذي نريده لن يتم إلا بمشاركة جميع المغاربة رجالا ونساء.

وكذلك المقتضيات الدستورية اللي في الفصل 31 من الدستور تينص على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، خصها تقوم بتعبئة جميع الوسائل لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، وكذلك تدخل في إطار البرنامج الحكومي، وفي إطار اختصاصات وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

وغادي نبدا بأنه الاعتراف بهاذ العمل هو بمثابة رد الاعتبار أساسا لربات الأسر، فتنلاحظو بأنه في المغرب ربة الأسرة ملي تتكون تتسول شي سيدة أشنو تتعمل، تتقول لك ما تنعمل والو، جالسة فالدار.

واش تتصورو بأن شي إمرأة مغربية جالسة في الدار؟ ما بين الفضاء الأسري والأشغال المنزلية، ما بين التنظيف، التجفيف، التنظيف، ما بين السطح والشارع، ما بين البقال والمدرسة ديال الدراري، ما بين المرضى اللي تيكونو داخل الأسرة، اللي تيكون عندها أسرة في وضعية إعاقة، اللي تيكون عندها مسن، هاذ الشي كلو يعني ما يمكنش نخليو هاذ الفئة، بغينا ننتقلو منها في هاذ الحكومة هاذي، بغينا نأكدو بأنه ما تيخصش يكون شي واحد خارج الركب، وتيخصنا نخرجو واحد الفئة من النساء المغربيات من دائرة الظل إلى دائرة الضوء.

لذلك، فنحن مصرون في الحكومة الحالية على أننا نبلورو.. يعني فتحنا النقاش باش نزيدو نطورو النقاش حول هاذ المسألة هاذي، لأنه لا يعقل أن تقوم النساء المغربيات بعدد من الأدوار واللي هي أساسية، تتقوم بأدوار أساسية، ولكن ما كاينش شي اعتراف.

وقمنا فهاذ الصدد في إطار النقاش العمومي اللي فتحناه، باش نخرجو بواحد التدابير اللي هي مهمة، بدراسات يعني لتجارب فضلى عبر العالم، ولقينا بأنه كاين عدد من المداخل، منها مثلا حصول النساء ربات البيوت على الحماية الاجتماعية إذا كن بدون دخل في بعض الدول، كاين إدراج ساعات العمل المنزلي ضمن مؤشرات العمل الوطنية، كاين إمكانية الحصول على

معاش عند عدم وجود عمل مأجور آخر، كاين اعتماد تعويضات مالية أو حماية اجتماعية للأمهات والزوجات، إمكانية احتساب سنوات تربية الأطفال في التقاعد، هناك دول خصصت دعما ماليا للأسرة، تقاعد جزئي لمن يتوقف عن العمل لرعاية الأطفال.

إذن احنا، خاصة وأنه في المملكة المغربية تنعطي واحد القيمة كبيرة للأسرة المغربية، وتنعتبرو بأنه غادي يكون واحد الخلل، واحد الفراغ اللي ما عمرناهش إذا ما انتبهناش للنساء ربات البيوت اللي تيقومو بواحد الدور كبير.

هاذ الاعتبار اللي بغينا نعملو، تثمين العمل المنزلي هو ليس فقط تثمين مادي، ولكن هو اعتراف معنوي بأداء نساء مغربيات داخل البيوت، هوما اللي تيقومو بتربية الأطفال، هوما اللي تيديوهم للمدرسة ويجيبوهم، هوما اللي تيعتنيو بالأشخاص في وضعية إعاقة داخل الأسرة، هوما اللي تيعتنيو بالأشخاص المسنين.

ولذلك، فلا يمكن أن نستمر يعني في تجاهلهم، علما بأنه التجاهل ما تيجيش غير فقط من الآخر، كاين واحد الوعي دابا، وعي حكومي، ولكن كاين كذلك نساء هوما بنفسهم خصهم يعطيو قيمة للعمل اللي تيقومو به، لأن أمهاتنا مثلا راه هوما قامو بواحد الدور كبير، ولكن ما عمرهم ما طلبو أنهم يكون عندهم شي امتيازات، ما تنقولش امتيازات، تنقولو الحماية الاجتماعية.

والحماية الاجتماعية في المغرب غالبا ما تترتبط بالحالة المدنية للشخص، مثلا المرأة ربة البيت ملي تتكون عندها تغطية صحية تتقدر تكون عندها تغطية صحية من خلال الزوج ديالها، من خلال واحد العمل، ولكن ملي ما تيكونش التثمين مباشر راه ما تتكونش الأمور يعني كما ينبغي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب على جواب الحكومة.

أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السيد آيت أصحا تفضل.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

إن موضوع تثمين العمل المنزلي للمرأة، هو موضوع بالغ الأهمية، وهو ورش إصلاحي انخرطت فيه بلادنا انسجاما مع الرؤية الملكية السامية، التي جعلت من العدالة الاجتماعية والمساواة ركيزتين لبناء الدولة الاجتماعية الجديدة.

إن هذا الموضوع، لا يندرج في خانة المطالب الحقوقية فحسب، بل يعكس اختيارا مجتمعيا واعيا، يروم تحقيق الإنصاف في توزيع الأدوار داخل الأسرة والاعتراف بالقيمة الإنتاجية للعمل غير المرئي، الذي تقوم به ملايين النساء المغربيات يوميا.

السيدة الوزيرة المحترمة،

حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، فإن المرأة تقضي معدل 4 ساعات و46 دقيقة من العمل اليومي غير المؤدى عنه داخل البيت، بقيمة اقتصادية تصل إلى 513 مليار درهم، وهو ما يبرز الحاجة الملحة لإرساء إطار قانوني ومؤسساتي يعترف بهذا الجهد الهائل، ويضمن إدماجه في دينامية التنمية الوطنية، فغياب الاعتراف بهذا العمل يساهم في تكريس عنف بنيوي صامت يحد من تمكين النساء ويبقي مساهمتهن الكبيرة خارج دائرة التقدير والاعتراف.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن هذا الورش الوطني محطة تنصيص داخل المضامين الرئيسية المرتقب ضمها في مدونة الأسرة، وقد سبق للسيد وزير العدل، أن أكد على أن الاعتراف بالعمل المنزلي ليس فقط ضرورة قانونية تفرضها العدالة الاجتماعية، بل هو أيضا التزام دستوري وأخلاقي يندرج في تصميم التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق المرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك، السيدة الوزيرة المحترمة، نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة، على:

- ✓ أهمية إطلاق مسار تشاوري وطني شامل يقوم على احتساب القيمة الاقتصادية للعمل المنزلي ضمن الحسابات الوطنية؛
- ✓ تطوير منظومة الحماية الاجتماعية من خلال تعويضات الرعاية ونظام الانخراط الطوعي لربات البيوت بشروط محفزة؛
- ✓ إصلاح أنظمة التربية والإعلام في تغيير التمثلات النمطية حول أدوار النساء؛
- ✓ وإحداث آلية برلمانية للتتبع والمراقبة.

لذلك، نؤكد دعمنا الكامل للحكومة في مواصلة هذا الورش الواعد، لما يحمله من قيمة مضافة لبناء الدولة الاجتماعية التي نطمح إليها جميعا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لا وقع شي خطأ في العداد من البداية، وأنا عندي عداد آخر، وبالتالي السيد المستشار استوفى الوقت المخصص للتعقيب.

الكلمة الآن في إطار التعقيب دائما، للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السيد المستشار، تفضلوا.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمات..

السيد رئيس الجلسة:

العفو، السيد المستشار، الإخوة فـ (la régie)، الله يعطيكم الستر إيلا ما ضبطو التوقيت بالنسبة للكلمة ديال السيد المستشار، لأن انطلقت ببتر واحد 50 أو 25 ثانية.

تفضل.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نتقاسم معكم، السيدة الوزيرة، كل المعطيات التي تقدمتم بها، باعتبار أن موضوع العمل المنزلي قضية اجتماعية مركزية، وورشا إصلاحيا عميقا ينسجم مع توجيهات الدولة الاجتماعية التي انخرطت فيها الحكومة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده.

فالعمل المنزلي يشكل بالنسبة لمجتمعنا دعامة أساسية لاستقرار الأسر واستمرار وظائفها، لكنه رغم ذلك يظل خارج كل إشكال، إشكال التقديم والاعتراف الاقتصادي والاجتماعي، في وقت تبذل فيه ملايين النساء مجهودا يوميا كبيرا، بعيدا عن مؤشرات التنمية والسياسات العمومية، ويزداد هذا العبء ثقلا عندما نتحدث عن النساء في العالم القروي وعن الأرامل اللواتي يتحملن مسؤولية إعالة أسر بأكملها، وهن يقمن بأدوار مزدوجة تجمع بين العمل المنزلي والعمل الإنتاجي في ظروف غالبا ما تفتقر لأبسط شروط الدعم والمواكبة.

لقد قدمتم بعض المعطيات المرتبطة ببرامج الوزارة في هذا الإطار، وهي خطوات نقدرها وندعمها.

ومن هذا المنطلق، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يعتبر أن وزارتكم مدعوة لقيادة مسار مؤسساتي يضع هذا الملف في مكانه الطبيعي داخل السياسات العمومية، من خلال بلورة إطار لتقييم القيمة الاقتصادية للعمل المنزلي وإدماج نتائجه في التخطيط الاجتماعي واقتراح آليات واقعية للدعم والمواكبة مع إشراك الخبراء والفاعلين قصد بناء رؤية متكاملة تعترف بمساهمة النساء المغربيات في استقرار المجتمع وتوازنه، سواء داخل المدن أو في أحوازها القروية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الأخير لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

فعلا العمل المنزلي غير مدفوع الأجر يعني موضوع ذو راهنية بنيوي ومهم جدا، لأن الإشكالية واضحة، إذ أن النساء المغربيات يقمن بالأعمال المنزلية بما يقارب 90% من مجموع الأعمال المنزلية، وهاذ النسبة حاليا على المستوى الدولي كتوصل لـ 76%.

أما الأهداف فهي محددة، الأهداف ديال هاذ الموضوع فهي محددة في محاولة إدماج العمل المنزلي غير المدفوع الأجر ضمن المنظومة الاقتصادية والاجتماعية ديال بلادنا، كذلك محددة في خلق ملايين فرص الشغل في أفق 2030 في قطاع الرعاية المنزلية، محددة كذلك في تحقيق أو محاولة تحقيق التوازن، الإنصاف المجتمعي.

السيدة الوزيرة المحترمة،

أي أهداف باش تحقق خصنا ناخذو بعين الاعتبار الإكراهات، وهنا كنتكلمو على النمذجة (la modélisation)، الأهداف باش تحقق عندنا مجموعة الإكراهات نذكر منها:

أولا، نعم نحن في حاجة إلى قوانين منصفة لكن أيضا تكون ذكية، تكون مرنة، تكون متحركة، نحن كذلك في حاجة إلى الاستفادة من التوصيات الإيجابية ديال توصيات البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، توصيات منظمات العمل الدولية، توصيات المندوبية السامية للتخطيط، لكن مع مراعاة خصوصيات الأسرة المغربية، مراعاة خصوصيات ثقة الأزواج المغاربة، مراعاة عدم عزوف الشباب عن الزواج، لأن الأسرة هي النواة ديال المجتمع، إيلا انهارت الأسرة لا فائدة ولا مصلحة في التشريع بخصوص العمل المنزلي.

السيدة الوزيرة،

نحن هنا في فريق التجمع الوطني للأحرار من أجل مناقشة وتقاسم معكم المقترحات التالية:

نطالب، السيدة الوزيرة المحترمة، بإدماج العمل المنزلي غير مدفوع الأجر يعني في الحسابات الوطنية، وهنا كنطالبو بالإصلاحات ديال القانون التنظيمي للمالية (la loi organique de finance) مع إصلاحات جوهرية في مدونة الشغل، نطالب كذلك بإدماج العمل المنزلي غير المدفوع الأجر في الرؤية ديال الورش الملكي للدولة الاجتماعية، نطالب كذلك إدراج هذا العمل المنزلي ضمن المناهج التعليمية مع إنشاء المرصد الوطني للعمل المنزلي.

نطالب كذلك بتشجيع التصريحات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بخصوص العمل المنزلي، مع تحفيزات مهمة دون المساس بالمادة 49 من مدونة الأسرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزير للرد على التعقيبات.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

فالحقيقة كيظهر لي بأن الأجوبة راه احنا متفقين على الطروحات اللي جاو.

أكثر من هذا استقيت من التدخلات ديال السادة المستشارين عدد من المقترحات اللي غيمكن لنا نبداو نفعلوها واللي هي مهمة جدا.

الهدف ديالنا الأساسي هو أنه ما يبقاش شي واحد فالمغرب خارج الركب، ودابا حاليا النساء ربات البيوت هوما ما محسوبينش، بحال اللي قالو الإخوان ما محسوبينش فالاقتصاد الوطني، المساهمة ديالهم رغم أن ذلك يكلفهم على المستوى النفسي، الإرهاق ماديا، جسديا، صحيا، نفسيا، ولكن مع ذلك ما كاينش واحد الاعتراف.

كاين عدد من المداخل اللي غادي يمكن نبداو نشتغلو بها بالموازاة مع ما نقوم به حاليا، هو المدخل ديال السياسات العمومية، وعندنا السياسية اللي كنهيؤوها ديال اقتصاد الرعاية، السياسة العمومية الاجتماعية ديال الأسرة.

وكذلك، عندنا برنامج للتوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية، وكتعرفو بأن العمل المنزلي ما كيقموش به فقط غير النساء ربات البيوت، ولكن فالمغرب حتى النساء اللي كيشتغلو خارج البيت كيقومو بهاذ العمل، وبالتالي حتى هو كيأثر على المردودية ديالهم داخل العمل، وإذا كان به اعتراف كيمكن يتوازى ببعض التدابير اللي احنا واعيين بها، ولكن غادي نعملوها إن شاء الله بتوافق معكم، هاذ الشي كلو باش نوصلو لنتيجة أنه ما يمكنش تكون عندنا شي امرأة فالمغرب كتقول أنا ما كنعمل والو، راه ما يمكنش لا يعقل أنها تدوز واحد الساعات طويلة ما بين السطح والحانوت بحال اللي قلت، والدراري والمسن والكبير والشخص في وضعية إعاقة، لا يعقل أنها تقول ما كنعمل والو.

وحتى المجتمع كذلك يجب ألا ينظر إلى العمل المنزلي على أنه عمل دوني، باقي فالمجتمع ديالنا كنشوفو بأنه التنظيف ماشي هو هذاك.

ولذلك، المجتمع كلو مطالب باش يمكن لنا نغيرو العقليات، لأنه هاذ المسألة ديال تغيير العقليات اللي انتهجناها فهاذ المرحلة فالوزارة في مختلف المجالات، لأن الصعوبة الأكبر هي كيف نتعامل مع العقليات فالمجتمع مع بعض الفئات، أعطيت مثال ديال الخيريات اللي احنا الآن كنحاولو نغيرو السمية ديال الجمعية الخيرية، حيت دابا احنا مجتمع ديال حقوق الإنسان، أعطينا عدد من الأمثلة، يعني العمل الأكبر اللي كنقومو به حاليا هو اللي كنشتغلو به على العقليات، وإعطاء الاعتبار لكل مواطن أو مواطنة، لأن كل واحد راه كيقدم شي خدمة للمجتمع، سواء كانت مؤدى عنها أو غير مؤدى عنها.

وبغينا الاعتراف يعني غادي نحققو إن شاء الله فالمراحل المقبلة احنا بدينا هاذ الورش باش يمكن النساء ربات البيوت يكون عندهم اعتراف فالعمل ديالهم، وكذلك إدراجه فالاقتصاد الوطني فالناتج الداخلي الخام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على مساهمتكم القيمة في فعاليات هته الجلسة.

ونرحب بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

ونبدأ بجملة من الأسئلة تهم الأقطاب الجامعية واللي تجمعها وحدة الموضوع وهي ثلاثة.

البداية مع سؤال لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، موضوعه "إرساء أقطاب جامعية كبرى بمختلف جهات المملكة".

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

حول التدابير التي ستتخذونها فيما يتعلق بإرساء أقطاب جامعية كبرى بمختلف جهات المملكة، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "مآل الأنوية الجامعية المعطلة".

والكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الوزير،

الإخوة الحضور،

السيدة الوزيرة،

نسائلكم السيد الوزير على مآل الأنوية والمؤسسات الجامعية المعطلة؟

السيد الوزير، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثالث موضوعه "إحداث الكليات المتعددة التخصصات".

والكلمة للسي الأستاذ الحسناوي، تفضل.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

عن حصيلة إحداث الكليات متعددة التخصصات، نسائلكم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي الحسناوي.

الكلمة لكم السيد الوزير.

تفضلوا للمنصة.

السيد عز الدين المداوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمون والمحترمات،

غادي نجاوب بطريقة شمولية فيما تيخص الأنوية الجامعية في عدد من الأقاليم.

المسطرة ديال الإحداث ديال الأنوية الجامعية منصوص عليها في القانون 01.00 من اختصاص مجالس الجامعات في إطار الاستقلالية ديالها، ومن بعد تيطلع الاقتراح للوزارة، تتاخذ الرأي ديال اللجنة الوطنية للتنسيق التعليم العالي بخصوص المقترح، وتيتم القبول ديالو في أغلب الأحيان وتيمشي للمسطرة ديال المصادقة.

بالنسبة لهاذ الملف الأنوية الجامعية بدات منذ 2018، تبرمجت 33 نواة جامعية، ما وصلاتش حتى للنهاية ديالها، الوزارة في 2025 ما كانتش عندها الميزانية، نهائيا، ديال هاذ الإحداثات، ولكن بدات بواحد النوع ديال التدرج وبمنطق، بدينا بعدا بالأنوية اللي خرجات في الجريدة الرسمية، كاين اللي خرج في 2018 وكاين اللي خرج في 2019 و2020 في الحسيمة، تاونات والقصر الكبير والحاجب وبرشيد وسيدي بنور.

كاينين مجموعة دالمؤسسات اللي مبنية، مفضية ومجهزة، ولكن ما فيها حتى شي مؤسسة، كيفاش تحدثات؟ تحدثات من طرف مجلس الجامعة وما وصلاتش المسطرة للنهاية ديالها، هاذو عاود فتحناهم، طلبنا من مجالس الجامعات باش يديرو الاقتراحات ديالهم وداروهم، وكذلك بالنسبة.. بحال تاوريرت وبحال الحسيمة، الحسيمة بنايتين مكملين، ولكن ما تمش الإحداث ديالهم، حددناهم، واحد الجيل جديد ديال المؤسسات اللي داخل في الاستراتيجية ديال الوزارة في الشهر الأخير، أعلنا على الافتتاح ديال مؤسسة في مدينة العيون ومؤسسة في الداخلة ديال تكوين المهندسين من جيل جديد.

فيما يتعلق بالكليات ديال المتعددة التخصصات، هاذ الكليات بدات في 2003، اللي كانت هي (Modèle) ديال الولايات المتحدة الأمريكية (Community College) تيقراو غير عامين أو ثلاث سنين على أبعد تقدير ومن بعد تيلتحقو بالجامعات الكبرى، ولكن مع الوقت فقدت الهوية ديالها، ولات هاذ المؤسسات كتدير الماستر وكتدير الدكتوراه، وفي نفس المؤسسة كاين الحقول المعرفية المتنوعة، الأدب والعلوم، والعلوم الإنسانية والحقوق، وما إلى ذلك.

والحجم ديالها كبر بواحد الشكل كبير، كاينين بعض المؤسسات اللي وصلو لـ 30.000، فولات تتشكل عبء وفقدت الهوية ديالها.

فلهاذا، تقرر في إطار الاستراتيجية ديال الوزارة، وتبعا للتوصية ديال المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي اللي طلب الإعادة فواحد التقرير ديالو في 2022 للتفكير في هاذ النموذج ديال المؤسسات.

فالآن هاذ المؤسسات هاذو كنعاودو نظموهم من جديد، كنهيكلهم من جديد باش تكون التكوينات، أولا نجاوبو على العدالة الاجتماعية لا بد منو، نقربو ما أمكن كما طلب سيدنا الله ينصرو في الخطاب ديالو التعليم العالي للمواطنين، ولكن لا بد تكون هناك حاجيات ديال الجهة باش نجاوب لها، وكذلك تماشى مع الحاجيات الوطنية والاستراتيجيات الوطنية الكبرى اللي سيدنا تيطلقهم بصفة دورية.

وكذلك، لا بد ما يكون عندها واحد الرؤية للتحديات المستقبلية ديال المغرب فيما كيخص المهن المستقبلية، وخصوصا اليوم لا أحد يناقش على أنه المهن مع الوقت ما بقاتش مهن محلية فقط أو جهوية أو وطنية، ولكن كذلك دولية.

فإذا، هاذ المؤسسات هاذو كنقسموهم لاستقطاب محدود، وفي نفس الوقت كنحدثو منهم مؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، علاش؟ لأنه خاصنا لا بد الجهة اللي غادي نبدلو فيها هاذ المؤسسات تستقبل كذلك الطلبة من أقاليم أخرى باش ما يبقاش هناك واحد الانغلاق على مجال الإقليم اللي كتواجد فيه.

بالنسبة للأقطاب الجامعية، المشروع دالقانون اللي قيد الدرس في الغرفة الأولى وغادي توصلو به، 59.24 في المادة 13 ديالو تمت الإتاحة الإمكانية ديال الجامعات باش تشكل أقطاب جامعية جهوية بيناتها، خص غير تكون لا بد جامعة عمومية هي اللي كتراسو وهي اللي كتطلق المبادرة، ولكن أعطينا لهاذ الأقطاب الجامعية باش تمأسس، اعطيناها الاستقلالية، الشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي في إطار اتفاقات مضبوطة، كيجي الاقتراح من مجلس الجامعة، وكيمشي للمجلس الجديد اللي مقترح في مشروع القانون اللي هو مجلس الأمناء، وكتكون هاذ الأقطاب الجامعية، ماشي فقط أقطاب ديال البحث العلمي ولكن أقطاب ديال التكامل، كذلك ديال التكوينات، باش ما تبقاش كل جامعة كتدير اللي بغات، خص تكون واحد النظرة شمولية وجهوية للعرض الجامعي، وكذلك التكامل بين الجامعات ديال هاذ القطب الجامعي والتكامل كذلك فيما كيخص البحث العلمي.

بالنسبة للخريطة الجامعية، في إطار التنزيل ديال التوجيهات الملكية ديال سيدنا الله ينصرو، وفي انسجام تام مع المقتضيات ديال القانون الإطار 51.17، الوزارة عندها تصور كامل ديال الخريطة الجامعية اللي غادي تدار.

ولكن هاذ الشي كلو مرتبط بالمشروع ديال القانون اللي قيد الدرس،

منين يتم المصادقة عليه إذا كتب له أن يرى النور، ذاك الساعات الوزارة غادي تسرع العمل ديالها باش تعطي واحد التصور شامل وواحد المخطط مديري متكامل لهاذ الخريطة الجامعية في إطار - كما قلت - الأجوبة على الحاجيات الجهوية والحاجيات الوطنية والاستباقية فيما كيخص المهن اللي ولات كتحول بواحد الشكل سريع.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عموري:

تفاعلا مع العرض القيم ديالكم، السيد الوزير، يسعدني باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب باش نأكدو الانخراط ديالنا في دعم مشروع إرساء الأقطاب الجامعية الجهوية المندمجة اللي ما تنشوفوهش مجرد إجراء تنظيمي، ولكن كتنزيل فعلي لورش الجهوية المتقدمة، ومنعطف الانتقال من الجامعة الممركزة إلى جامعة القرب والتميز انسجاما مع الرؤية الملكية لبناء مغرب الكفاءات ومحاربة البطالة عبر التكوين الموجه نحو السوق.

السيد الوزير،

ترسيخ الجهوية المتقدمة، كيتطلب توفير نخبة جهوية مؤهلة.

ولهذا، فإننا في الفريق نثق في الجامعة، باعتبارها استثمارا استراتيجيا منتجا في الرأسمال البشري ومحركا لجاذبية الاستثمار على المستوى الجهوي.

وعليه، فإن الموقف ديالنا الداعم لهذا الورش، كيتبنى على ثلاث ديال المرتكزات:

المرتكز الأول هو العدالة المجالية والإنصاف الاجتماعي، لا يتعلق الأمر فقط بإحداث أقطاب لتخفيف الاكتظاظ، ولكن لتكريس مساواة ترابية فعلية في الولوج إلى التعليم العالي، في ظروف لائقة، مريحة كتضمن التحصيل والنجاح؛

النقطة الثانية، هي الاندماج الاقتصادي الجهوي عبر ملاءمة التكوين مع الخصوصيات الجهوية، وهذا نقطة مهمة بزاف، ما يضمن القطيعة ما بين النموذج الكلاسيكي اللي كيترك الخريجين في مواجهة البطالة وانسداد الآفاق؛

المرتكز الثالث هو نجاعة الاستثمار العمومي في الجامعة، بما يضمن توجيه الجهود نحو المسارات التعليمية والبحث العلمي بالمهن ذات القيمة المضافة، اللي كيشهدها الاقتصاد الوطني وتمكين الطلبة من مهارات عملية، كتأهلهم للاندماج السريع والفعال في سوق الشغل.

السيد الوزير المحترم،

هاذ الورش المهيكل ولضمان أثره المباشر، كنقترحو نقطتين جوهريتين:

أولا، بخصوص برامج التنمية الترابية المندمجة، تندعيو إلى جعل الأقطاب الجامعية الجهوية مختبرات فعلية للتنمية الترابية، وهذا من خلال دورها في التقييم والمواكبة والتتبع؛

ثانيا، كنلتمسو منكم استحضار البرنامج الطموح لإحداث أزيد من 30 مؤسسة جامعية على غرار تزنيت وكذلك بولمان.

وهاذ البرنامج قائم على اتفاقيات ممولة وجاهزة، وندعو إلى إحيائه مع التنسيق مع المنتخبين المحليين.

وختاما، السيد الوزير، الأقطاب الجهوية هي ماشي إصلاح عادي، إنها تحول اللي تيحدد الشكل ديال مغرب الغد، أي اقتصاد بغينا وأي كفاءات كنحتاجو وأي فرص الشغل باغيين نخلقو.

ولهذا، ندعو إلى إطار قانوني يحول هاذ المشروع من مبادرة حكومية إلى التزام وطني دائم، لا يتغير بتغير الأشخاص والحكومات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

السيد الرئيس، الأستاذ الدريسي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس،

أنا بدوري، السيد الوزير، بغيت نشكركم على هاذ العمل الجاد، اليوم ولينا كنحسو بأن هاذ القطاع بين أيادي أمينة، وأن القطار رجع للسكة ديالو، لأنه عرف واحد التعثرات كثيرة ومشاكل كثيرة، وما كانش عندنا أجوبة حقيقية لمجموعة ديال التساؤلات ديالنا، ربما كنحسو بأن الوقت ما غاديش يكفي باش هاذ الأوراش اللي فتحتوها كلها كنتمنى أنها تكون إن شاء الله بإذن الله تكملوها على يديكم.

السيد الوزير،

احنا بغينا نسألوكم فيما يخص الجامعة ديال الرشيدية إن شاء الله، اللي غادي تجمع ما بين ورزازات والرشيدية، هاذ الكليات المتعددة الاختصاصات، مع العلم أنه الوقيتة فين سألناكم، السيد الوزير، على الكلية المتعددة الاختصاصات ديال ورزازات اللي عرفت الإشكالية ديال هاذ الشي ديال الزلزال، قمتم بسرعة، أنه السيد الرئيس ديال الجامعة ديال ابن زهر، انتقل لورزازات، لأنه الطلبة دياولنا فعدة وقفات، لأنه ولاو خايفين وهذا إشكال كبير جدا.

اليوم، كاين الجواب من (LPEE[1]) على أساس كاينة الإمكانية باش أنها

[1] **L**aboratoire **P**ublic d'**E**ssais et d'**E**tudes.

تصاوب، السيد الوزير، وهذا خص التسريع فيه، لأن الوليدات ديالنا مازال كاين إشكالات كبيرة جدا.

كاين كذلك، الأنوية ديال ميدلت وديال زاكورة اللي مازال ما خرجوش للوجود، كنتمنى فهاذ القانون اللي قلتو بأن غادي يجي إن شاء الله باش يسرع بهاذ المناطق، لأنه الهدر الكبير اللي كاين، كاين فهاذ المناطق ديال الجنوب الشرقي، وأي حاجة جبناها فالتساؤلات ديالنا مرتبطة بالجنوب الشرقي، إلا وفيها تعثرات كبيرة جدا، من نهار جينا واحنا كنسألو على القضية ديال الجنوب الشرقي.

كذلك، بغينا السيد الوزير، أنه عندنا جوج ديال المؤسسات مهمة جدا، اللي انخرطت فيهم الجهة باش يخرجو للوجود، واللي هي ديال (ENCG[2]) وكذلك (ENSA[3]).

وبالتالي، السيد الوزير، هاد المؤسسات إلى كان من الممكن الإخراج ديالهم، مع العلم أن هاذ المنطقة محتاجة بزاف ماشي شوية لأن الانتقال ديال الطلبة ديالنا لأكادير ولا لمراكش أو لا للرشيدية حاط واحد الإشكال كبير جدا وكيكون واحد الهدر.

كنتمنى هاذ الطلبة اليوم يلقاو واحد الجواب اللي من عندكم باش يسمعو بأن راه كاين واحد الاهتمام خاص بهاذ الطلبة وبهاذ المنطقة هاذي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الأخيرة في إطار التعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي الحسناوي.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

أشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم، وهي مناسبة نشيد فيها بدوركم الكبير وبما بصمتم به هاذ القطاع من تحول نوعي حقيقي.

السيد الوزير،

لقد أصبح إسمكم مقرونا داخل الوسط الجامعي وخارجه بدينامية إصلاحية متواصلة وبرؤية إستراتيجية واضحة أعاد الثقة في قدرة هذا القطاع على مواكبة التحولات الوطنية والدولية، وما تحقق اليوم من إنجازات ملموسة، ليس إلا ثمرة أسلوب عملكم المتميز والذي يجمع بين الجرأة والغيرة الوطنية والتنزيل السليم.

السيد الوزير المحترم،

إن ما طبع تدبيركم لهذا القطاع، هو نجاعة قراراتكم وقدرتكم في ربط الإصلاح بالنتائج وإعادة الاعتبار للجامعة المغربية، ولقد لمسنا جميعا حجم التحول غير المسبوق الذي يشهده حاليا قطاع التعليم العالي على جميع المستويات.

السيد الوزير المحترم،

جوابكم اليوم يعكس بوضوح منهج الإصلاح المتميز الذي تسيرون عليه، وفي هذا الصدد نتمنى المزيد من الاهتمام بجهة درعة- تافيلالت التي لا تزال في أمس الحاجة إلى إحداث جامعة مستقلة، وهنا أضيف طلبي إلى طلب السيد المستشار المحترم، وبناء كذلك كليات ومدارس عليا بما يستجيب للخصاص الكبير وللضغط المتزايد على المؤسسات الجامعية الحالية، بالنظر لطبيعة الجهة التي تمتد على مساحة واسعة، وتضم أقاليم الرشيدية وورزازات وزاكورة وتنغير وميدلت.

نفس الشيء، السيد الوزير، بالنسبة لإقليم تازة التي تطالب ساكنته بتقسيم الكلية الحالية إلى ثلاث كليات: كلية العلوم القانونية وكلية الآداب لمواجهة الإشكاليات التي تعترض طلبة الإقليم.

كذلك، نطالبكم من هذا المنبر بإحداث كلية متعددة التخصصات بإقليم أزيلال، الذي يضطر سنويا ما يفوق 13 ألف طالب وطالبة للتوجه إلى مدن جامعية خارج الإقليم.

السيد الوزير،

إننا نثمن عاليا مضامين جوابكم، ونجدد لكم الشكر على العمل الكبير الذي تقومون به وعلى التفاعل الإيجابي على مختلف التساؤلات والانشغالات، آملين أن تجد هذه المطالب العادلة طريقها إلى التنفيذ في أقرب الآجال، ولا نشك في هذا نظرا لما عهد فيكم السيد الوزير من جدية وحزم وغيرة وطنية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي الحسناوي.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات،

لا بد أولا أن أعبر عن سعادتي لأنه من بين الأهداف الرئيسية من نهار جيت نهار الأول وهو نعطيو لهاذ الجامعة المغربية الحق ديالها وترجع للإشعاع ديالها، وهذا بفضل العمل الجماعي وبفضل التضحيات ديال السيدات والسادة الأساتذة والمكونات والموظفين والموظفات والمحيط ديالها.

بالنسبة.. أتفق تماما معكم، لأنه هاذ النظرة شمولية على هاذ النمط اللي قليل، ماكاينش بزاف ديال هاذ (les pôles) اللي درنا فيه التكوين ودرنا

[2] **E**cole **N**ationale de **C**ommerce et de **G**estion.
[3] **E**cole **N**ationale des **S**ciences **A**ppliquées.

فيه التكامل في إطار الخطب الملكية ديال سيدنا الله ينصرو، ديال العدالة وديال التنمية، لأنه ما يمكنش نحلمو بأنه إقليم أو جهة يمكن لها تنمى إيلا ما كاينش فيها واحد العرض جامعي، واحد البحث علمي مهيكل، الجامعة تتبدل كولشي ملي تتدخل شي إقليم أو شي جهة وتتعطيها واحد الدينامية قوية، واحد الدفعة قوية اقتصادية وفكرية واجتماعية كذلك، وتتساهم في التحولات الإيجابية.

بالنسبة لجامعة الرشيدية، احنا مشينا، زرتها وشفتها بطريقة يعني غير مسبقة، مشيت إيلا بغيتو تقولو على غفلة، شفتها وشفت عن قرب المؤسسات اللي فيها، عندنا لها مشروع جد متكامل ديال هاذ الجامعة، غادي تدوز من 3 المؤسسات إلى 5 أو 6 ديال المؤسسات، تنحطو الأسس ديال الفكرة في إطار الخريطة الجامعية وإطار ذاك الشي اللي جا به القانون الإطار، باش ندوزو للمرحلة الثانية ديال هاذ الخريطة الجامعية، اللي الرشيدية عندها مكانة خاصة.

بالنسبة لورزازات...

شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير انتهى الوقت.

إيلا كانت هناك إضافات، تجي الأسئلة المقبلة إن شاء الله وتم فيها الإضافات.

نمر الآن إلى السؤال الرابع في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وموضوعه "مآل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن مآل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، الوزارة تتخدم فواحد الإطار مرجعي ثابت وواضح، تيرتكز على الخطب الملكية وعلى قانون الإطار بالأساس، وعلى الاستمرارية ديال السياسات العمومية وعلى المعايير الدولية.

درنا واحد التقييم شمولي ومدقق في إطار مقاربة تشاركية، لو كانت هناك استمرارية ديال السياسات العمومية ما كناش دائما غنبداو نديرو ونصاوبو، يعني واحد الأغلب ديال الأوراش اللي تفتحات كلها كانت انطلقت في 2009 في إطار البرنامج الاستعجالي، اللي توقع فيه التعاقد قدام سيدنا الله ينصرو، بمدينة أكادير يوم 5 أكتوبر، وقعت هناك قطيعة الأولى والقطيعة الثانية وضيعنا واحد الوقت كبير.

على ذاك الشي درنا واحد المجموعة ديال الآليات إستراتيجية فقلب هاذ المشروع ديال القانون باش نعززو الاستقلالية ديال الجامعة هو الأول، وباش تكون هناك ضمانات ديال الاستمرارية ديال السياسات العمومية، باش نقدرو نرأسملو إيلا بدينا ديما تنجيو، منين جينا درنا واحد التقييم صحيح ما بدلناهش، اللي صحيح ومزيان خليناه ما قسناهش، واللي خصو يتصلح شوية خصو يتصلح، واللي ما كانش عاود حييناه.

فإذن درنا واحد مجموعة ديال المسائل اللي غنجاوب عليها في الأسئلة اللي غادي تجي من بعد، ولكن الأسس والركائز ديالنا ما فيهاش، ما كاينش فيها شكل، هي الجامعة بالمفهوم الكوني والمفهوم الدولي ديالها معروفة، والمهام ديالها و(les missions) ديالها معروفين والآليات الاستراتيجية ديالها كاينة، وهاذ الشي تدار في 2009، ولو كنا استمرينا على البرامج ديال التعاقد اللي كانت توقعات قدام سيدنا كان غا تكون عندنا جامعة واحدة أخرى، وكنا غنكونو تجاوزنا مجموعة ديال الإكراهات.

ولكن مع الأسف ملي ما كتكونش استمرارية ديال السياسات العمومية كنبقاو نتخبطو ونرجعو لمجموعة ديال المسائل الشكلية اللي كتضيع لنا الوقت، ولكن ما مشاش الحال، مشروع القانون درنا فيه هاذ المسائل هاذي ومجموعة ديال المسائل الإيجابية اللي كاينة وتدارت في ظرف سنة واللي غادي نرجع لها من بعد إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار من أجل التعقيب، تفضل.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

قبل ما نبدا، دعني أذكركم بحقيقة بسيطة لكنها موجعة.

هناك جهة في هذا الوطن العزيز اسمها درعة- تافيلالت شبابها متواضع،

مجتهد وكفؤ ويصنعون حضورا لافتا في الإدارات والقطاعات الحيوية، رغم أنهم لم يمنحوا أبسط حقوقهم في التعليم الجامعي.

أما على المستوى الوطني، فما نعيشه داخل قطاعكم لا يمكن وصفه إلا بأنه فشل حكومي مغلف بشعار التسريع، مخطط قدمتموه على أنه رافعة استراتيجية، فإذا به يتحول إلى نموذج للارتباك وغياب الرؤية، إصلاح تعلنون عنه صباحا وتتراجعون عنه مساء، والجامعة المغربية غارقة في ضبابية غير مسبوقة، ما تقوم به وزارتكم ليس إصلاحا، بل تجريب مستمر على حساب الطلبة والأساتذة والبحث العلمي، وكأن المنظومة مجرد مختبر تجارب حكومي.

ودرعة- تافيلالت هي الدليل الفاضح على اختلالاتكم، جهة تقصى من البنيات الجامعية الأساسية وتترك لمؤسسات متفرقة تشتغل في عزلة، في تناقض صارخ مع الشعارات التي ترفعونها عن العدالة المجالية، فهل هذه هي اللامركزية التي تبشرون بها؟ أم أن الحكومة تعتبر أبناء الجهة مجرد أرقام في تقاريرها دون اعتبار لكرامتهم الأكاديمية؟

السيد الوزير،

من موقعي هذا، أقولها لك بصريح العبارة وباسم طلبة الجنوب الشرقي، المخطط تعثر والوزارة تتهرب والطالب يدفع الثمن، كفى من الخطابات والوعود النظرية وكفى من تسويق إصلاحات لا ترى النور.

درعة- تافيلالت لا تريد بيانات جديدة ولا لقاءات إعلامية، بل جامعة حقيقية ومستقلة اليوم قبل الغد، فإذا كنتم عاجزين عن ذلك فاعترفوا بعجزكم بدل محاولة إقناعنا بأن الكلام يعوض الفعل، شباب الجنوب الشرقي مجتهد، مجد ويستحق منظومة جامعية تليق به، لا مجرد شعارات تكتب بالحبر فقط على الورق.

السيد الوزير،

بأش من لغة بغيتو نقولها لكم باش تفهمو بلي احنا بغينا جامعة مستقلة، واش نقولها لك بالأمازيغية.

"*المطلب أمزورو نالطلبة نسامر جامعة مستقلة*"، راه اللي بغا شي شهادة ديالو كيتسنى 6 ديال الشهور واللي بغا الرئاسة كيخصو يضرب 400 كلم باش يطلع لمكناس، وكذلك الطلبة ديال ورزازات كيخصهم يضربو 600 كلم باش يمشيو لأكادير.

وقبل ما نختم، السيد الوزير، خصك تعرف بلي الملك العظيم الراحل الحسن الثاني الله يواليه برحمة الله قال: "الجنوب الشرقي منبع المهندسين وأهل العلم".

لكن، السيد الوزير، أنتم وحكومتكم لكم رأي آخر، الإقصاء والتهميش والحكرة.

السيد الوزير،

كفى، هذا وقت القرار، وقت الفعل، وقت جامعة مستقلة، باش أولاد وبنات جهة درعة- تافيلالت يبنيو مستقبلهم بلا ما يسافرو ويتكرفصو في الطرقان.

الصبر راه تقاضى بغينا جامعة مستقلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير من أجل الرد على التعقيب.

شكرا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيد المستشار المحترم،

وإذ كنت أتفق معكم في بعض مضامين ما جاء في كلامك ولكن أحترمه، ولا أتفق معكم في شكله، لأنه ما يمكنشاي احنا نجتمعو الحكومة كاملة ونتآمرو على جهة، أبدا، بالعكس، احنا عندنا واحد الاحترام، واحد المكانة خاصة للجهة ديال درعة- تافيلالت، للمكانة التاريخية ديالها، هي اللي فيها الضريح ديال مولاي علي الشريف، وهاذ الشي اللي ناويين لها واللي فالطريق كنخدموه دابا، قلتو فالأجوبة ديال الأسئلة اللولة، غدوز من 3 لـ 5 أو 6 دالمؤسسات، وهناك مخطط مديري هاذ الشي اللي كنتقول عرفناه، وأنا مشيت لها وزرتها واجتمعت مع الأساتذة وشفت الإداريين، عندنا برنامج جد طموح لهاذ الجهة هاذي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن للسؤال الخامس وموضوعه "مستقبل التعليم العالي في ظل الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

تفضل، دكتور.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين،

كنسألكم، السيد الوزير، على مدى تأثير الذكاء الاصطناعي في مستقبل التعليم العالي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا دكتور.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيد المستشار المحترم،

الذكاء الاجتماعي فاجأ الجميع وسيفاجئه، البارح كنا كنهضرو على الرقمنة، اليوم كنهضرو على الذكاء الاصطناعي، غدا غنهضرو على مسائل وحدة أخرى، كيساءلنا كاملين وماشي الجامعة المغربية بوحدها كيساءل الجامعات الدولية كاملة، ماشي فقط فالجانب البيداغوجي، ولكن كذلك فالجانب البحثي.

خصنا لا بد باش نفكرو مجموعين، احنا قررنا على صعيد الوزارة باش نديرو واحد الهيئة ديال التفكير على هاذ الشي على أسس ومعايير دولية وما قامت به الدول الأخرى وكيفاش كتجاوب واللي غادي تحدانا مجموعين، ولكن فانتظار هاذ الشي هذا، احنا ما حبسينش:

- أولا، نزلنا واحد البيداغوجية مبتكرة، مرتكزة على تنويع أنماط التدريس كلو، باش نبسطو الذكاء الاصطناعي ونعطيو الآليات القانونية ديالو؛
- توسيع التكوين في مجال الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات والرقمنة؛
- إعداد جيل جديد من الكفاءات القادرة على مواكبة تقنيات المستقبل؛
- إحداث مركز الابتكار في الأمن السيبراني مع إدارة الدفاع الوطني ووزارة المالية؛
- إدماج الذكاء الاصطناعي في التكوين من خلال على الأقل وحدتين في المسار ديال (licence) و3 أو 4 ديال الوحدات فيما كيخص الماستر؛
- اعتماد مسالك للتكوين فالرقمنة والذكاء الاصطناعي: 550 مسلكا فالرقمنة و65 فالذكاء الاصطناعي؛
- رقمنة 147 وحدة؛
- مواكبة هاذ التحول من خلال تأهيل الموارد البشرية داخل الجامعات، دارو واحد البرنامج اللي تكونت فيه 600 أستاذ فهاذ الإطار.

على مستوى البحث العلمي:

- 177 منحة فالنسخة الأولى و155 منحة فالنسخة الثانية للذكاء الاصطناعي، في إطار برنامج الدكاترة المؤطرين، طلبات العروض اللي درناهم فالبرنامج الوطني لدعم البحث العلمي والتنموي والابتكار؛
- توسيع شبكة الربط بالأنترنيت العالي: دزنا من 24 لأكثر من (double) لـ 60، فشهر (juillet) الأخير؛
- العمل على إحداث بيانات ديال مراكز البيانات في إطار شراكة دولية بالخصوص مع الصين الشعبية، وكذلك إنشاء مجموعة ديال الفضاءات.

احنا كنأهلو وكنوجدو وكنضمو بواحد الطريقة اللي يمكننا نواكبو هاذ التحولات ماشي اللي جاتنا على غفلة، ولكن تكون عندنا واحد النظرة استباقية للتحولات اللي غيمكن تجي ونكونو مؤهلين لها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للفريق الاستقلالي من أجل التعقيب.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الأجوبة.

الجواب اللي حقيقة فيه جزء أنا كنشاطرك معه فيه.

أولا، لأنه الذكاء الاصطناعي هو أساسي، واليوم أصبح العالم يتماشى مع ذلك، ولكن لا بد نحن ناخذو واحد الاحتياطات، لأن اليوم، أولا عندنا مشاكل لأنه ماشي الكليات اليوم ممكنة نديرو ليها الذكاء الاصطناعي، وباش نتجاوزو هاذ القضية ما يمكناش نديروها في بعض الكليات ونخليو بعض الكليات حتى ما نطيحوش فواحد الوضع اللي كيف ما قال صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، بأن المغرب بسرعتين، ما يكونوش عندنا جوج كليات بسرعتين غير متطابقة.

ولهذا، كنعتقد بأنه أولا نكونو الكليات وملي كيجي هنا خصنا نكونو الأساتذة اللي يمكن ليهم ملي كيكون التكوين ديال الأساتذة خصنا نوفرو ليهم كذلك هو التكوين المستمر، لأن هذا غادي وكيطور، وكذلك هذا كيطلب إمكانيات، واش هاذ الإمكانيات الآن مخولة للكليات باش يدخلو لهاذ العالم ديال الذكاء الاصطناعي؟ هذا شيء آخر.

(Déjà) هوما عايشين فواحد المشاكل مادية اللي هي مهمة واش غيمكن ليهم يواكبو هاذ التطور؟

كذلك، بأنه الأساتذة اليوم ما يمكنش الذكاء الاصطناعي غادي يعوض الأستاذ، لأن العلاقة ما بين الطالب والأستاذ خصو يبقى، وأنا هذا من الناس اللي كندافع عليه، الذكاء الاصطناعي خصو يكون مكمل للعمل وليس أن يصبح أساسي على غرار الكرامة ديال الأستاذ، والأستاذ كنعرفو العلاقة ديال الطالب والأستاذ شيء أساسي حتى فالبحث ديالو، وكذلك ما يمكنش هاذ الذكاء الاصطناعي غادي يوقف لينا البحث الفكري ديال الإنسان، وحتى بأن ما يبقاش يقرا، بأن غادي يولي يضرب على واحد (le bouton) كيخرج لو الجواب وكيحطو ليك، ما كيبقى عندو لا اجتهاد فكري ولا بحث علمي حقيقي ولا إيمان بما يقوله، كيولي عندو إيمان بواحد التصريح اللي اعطاه لو واحد الذكاء اصطناعي اللي خصنا نبحثو على القضية ديال القانونية ديالو.

لأن كنعرفو ملي كنضربو كيعطينا واحد النتائج ما كنعرفوش حتى (la

(bibliographie ديالو، يعني فين شكون اللي كتبو؟ وشكون اللي اعطانا هاذ البحث وهاذ الفكر؟

اليوم كتدير واحد الدكتوراه راه كنعطيو الفهرس ديالو، شكون المستند اللي اعطيناه؟ هذا مستند غير قانوني.

ماذا هيأت الدولة لحماية هاذ المعطيات؟ ماذا عملت الدولة كذلك لحماية الطلبة ما يكونش عندهم ارتباط ما بين آلة على غرار الأستاذ؟

ماذا عملت الدولة كذلك بأنه هاذ الذكاء الاصطناعي هو شيء مكمل، ولكن ما يمكنش يكون أساسي لأنه راه يمكن لينا نطعنو فيه كمصادر علمية يمكن لينا نطعنو فيها، وهذا هو الخطورة ديال الأمر، اليوم يمكن ليك تدير بحث علمي مبني على الذكاء الاصطناعي، وغدا أي واحد يطعنك فيه بأن يقول ليك هاذ المنشور أشنو هو الأدلة ديالو؟ ما هو الفهرس ديالو؟ ما هي (la bibliographie) ديالو؟ ما هما (les références scientifiques) ديالو؟

واش اليوم احنا كدولة وكحكومة مهيئين لهاذ الشي؟

ولذلك، هاذ المسألة اللي قلتي فالتدخل ديالك، السيد الوزير، غنمشيو بالبطء راه أساسية، وخصنا نركبو الركب ديال التطور نعم، ولكن كذلك حفاظا على حرمة الأستاذ وعلى حرمة الذكاء وعلى حرمة البحث العلمي وعلى حرمة الكلية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الدكتور زيدوح.

الكلمة للسيد الوزير في بضع ثواني.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

متفق معك السيد المستشار المحترم على ما قلتموه، لأنه الطالب ملي كيجي للجامعة ماشي فقط باش يتلقن، كيكون الشخصية ديالو والفكر ديالو والريادة ديالو وكل ما يتعلق، كيكمل التكوين ديالو، ما يمكنش الذكاء الاصطناعي يعوض.

بالنسبة لهاذ الشي ديال البحوث، أنا أتفق معك هذا تحدي دولي، كاين مجموعة ديال الجامعات اللي مشات فواحد الاتجاه، كاين جامعة صينية اللي حيدات الأطروحة فخطرة، قالت ليك لا ماتديرش ليا الأطروحة أنا، دير ليا غير واحد الابتكار اللي يتضبط ويوصل للمراحل النهائية ديالو أو جوج وكتاخذ الدكتوراه ديالو.

كاين بعض الجامعات على المستوى الدولي كتقول ليك ما تكتبليش أنا قلتها، 300 أو400 صفحة أعطيني جوج ولا ثلاثة ديال المناشر محكمة فالجامعات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

انتهى الوقت السيد الوزير.

السؤال السادس لفريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه "أهم الإجراءات المتخذة لإعادة الاعتبار للتكوين الجامعي".

السيد الرئيس، السي حنين.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي أهم الإجراءات المتخذة لإعادة الاعتبار للتكوين الجامعي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إصلاح الإصلاح خصو يحبس، إلا فيما هو بيداغوجي، لأنه احنا كنسمعو السؤال اللي قبل كاينة تطورات دائمة، ولات التطورات شحال هاذي كتكون كل 100 عام، كل 50، كل 10 سنين تقريبا دابا كل أسبوع هناك تطورات.

بالنسبة للتشغيل، إيلا كنهضرو على ربط التكوين بالتشغيل، كنعتقد بأن هذا سؤال شوية مجحف في حق الجامعة، لأنه التشغيل مرتبط أساسا بنسبة النمو اللي كتكون، كيفما كان نوع التكوين اللي غادي ديرو، إيلا ما عندكش المشغل راه ما غياخدولكش لأنه ما محتاجوش، ومع ذلك خصنا نخرجو من هاذ القوقعة والتكوين ديالنا، لأن التشغيل ولا حتى دولي، وراه الطلبة ديالنا يعترف، الديبلومات ديالنا يعترف بهم دوليا، وعندنا نزيف باش نعرفو بأنه التكوينات اللي عندنا فالطبية أو في الهندسة أو في البزنس أو في مجموعة واحدة آخرين هناك نزيف، تكوين ديالنا جد طيب.

ولكن لا بد ما نرجعو لمجموعة ديال المسائل اللي درناها في إطار الاستراتيجية ديال الوزارة، في إطار مقاربة تشاركية مع الشركاء ديالنا، منها تعزيز الوحدات المعرفية اللي عندنا، تعنينا الذكاء الاصطناعي، دخلنا الثقافة المقاولاتية، درنا اللغات، درنا منصة جديدة وطنية 100% طلقناها هاذي أسبوعين في مدينة الداخلة اللي فيها العربية والفرنسية والأمازيغية والإسبانية والإنجليزية، ومن بعد راه كنخدمو على الصينية ولغات واحدة أخرى.

ومجموعة ديال المسائل، لأنه أنا أتفق معك يعني الحكم الرئيسي على جودة التكوين، وهو التشغيل، ولكن لا بد نخرجو من المجال أنه الجامعة كتكون غير للتشغيل، كتكون الفكر كذلك ولكن خصها تنتج الثروة ديالها حتى هي،

خصها تنتجها، خص التشغيل يخرج كذلك، المقاولة تخرج من قلب الجامعة، درنا واحد المجموعة ديال المسائل قانونية في إطار مشروع القانون اللي قيد الدرس اللي غيعطي للجامعات وفي إطار الاستمرارية ديال التعاقد اللي حبسات، من بعد 2009 اللي عاود احييناها هاذ العام واعطينا للجامعات واحد المجموعة ديال الآليات باش نواكبوها باش تتنظم باش تقدر تجاوب على هاذ الأسئلة هاذي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السي حنين.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب وعلى التصور ديالكم لموضوع شائك واستراتيجي بالنسبة لكل بلاد.

لذلك، السيد الوزير، لا بد من التأكيد على أن الجامعة المغربية عرفت عبر تاريخها أو كونها منارة مشرقة للعلم والمعرفة، وأنها ساهمت في تكوين آلاف الأطر والكفاءات التي تتحمل مسؤولية البناء والتدبير في بلادنا.

لكن، السيد الوزير، بكل صراحة التكوين الجامعي يواجه اليوم تحديات معقدة بفعل تدني جودة هذا التكوين، ولا سيما في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح.

يمكن لي نقول لكم، السيد الوزير، أن القلق يزداد كلما كانت هناك مبادرة للإصلاح، كما قلتو، المقاربة ديال الإصلاح للإصلاح هي ممكن ولكن ما خصناش نتجاوزو واحد الحدود، سيما أن ما تيكونش الإصلاح قد استنفذ أغراضه وما تيكونش موضوع يعني تقييم علمي أو موضوعي وتنبادرو إلى إصلاح جديد، وتيبقى عندنا الإشكالية وانتوما قلتوها، السيد الوزير، في جوابكم عن سؤال آخر هو عدم استمرارية السياسات العمومية وهذا يؤسف له.

السيد الوزير،

نحن نثمن مبادراتكم ومقاربتكم التشاركية، ولنا الثقة في خبرتكم وتجربتكم بأنكم تبذلون ما في وسعكم من أجل الارتقاء بجودة التكوين الجامعي، الذي يعتبر اليوم كما في السابق مطلب ملح، لأنه يرتبط بمصير ومستقبل الأجيال العديدة من الطلبة، ولذلك لا يتوقف الأمر على إصدار قانون أو مرسوم أو غير ذلك، بل لا بد من مضاعفة الجهود التي يجب أن تعطي لهذا التكوين وترد له الاعتبار اللازم من خلال عدة مداخل.

نظرا لضيق الوقت، يمكنني نتفاعل معكم بالنسبة للجواب ديالكم، واللي طرحتو لنا فيه واحد العدد ديال المبادرات، ولكن لا بد من التركيز أساسا على تحديث مناهج التكوين من أجل الانتقال إلى تكوينات تطبيقية وتفاعلية مع المحيط السوسيو اقتصادي، لأن التكوين النظري التقليدي يؤدي إلى جمود المؤسسات الجامعية، وبالتالي تصبح تكويناتها تكوينات روتينية ومنفرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت.. حديث ذو شجون.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس والسيد المستشار المحترم.

ما بدلناهش بزاف، يالاه بدلنا هاذ العام 20% فقط، وإجماع الجامعة المغربية ولا أستاذ يختلف على ما درناه، في هاذ التغيير اللي درنا جزئي ديال 20%.

أتفق معك في تحليلك 100%، عندنا رؤية واضحة باش نجاوبو على الاستقطاب المفتوح وبدينا بها هو الأول، وما غنمشيوش غير للتكوينات مبتكرة أو تواكب سوق الشغل، غادي نمشيو لواحد جيل جديد من المؤسسات، عندنا نظرة واضحة في هاذ الاتجاه، وعندنا هاذ الإستقطاب المفتوح، نظرة واضحة، كيفاش غادي نحيو هاذ الصورة ديالو وغادي نبدلو ونطوروه ونخرجو منو مؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح في كل الميادين، بما فيها العلوم الإنسانية والقانونية، وما إلى ذلك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت، شكرا السيد الوزير.

نمر الآن للسؤال السابع من وضع فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وموضوعه "إطلاق برنامج الدعم الوطني للبحث العلمي والابتكار 2025-2028".

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

شكرا الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

بادئ ذي بدء نشيد، السيد الوزير المحترم، بهاذ الدينامية الكبيرة والجديدة والمتجددة اللي تتعرفها منظومة التعليم العالي، وخاصة ما يتعلق بالإصلاحات والبرامج المعتمدة من طرف وزارتكم في تعزيز مسارات البحث العلمي والابتكار، وهاذ الشي بطبيعة الحال تطبيقا للتوجيهات الملكية السامية والداعية إلى تكوين جيل جديد من الباحثين لمواجهة تحديات السيادة العلمية والتكنولوجية للمملكة.

وهنا لا بد، السيد الوزير، الإشارة للإمكانيات المهمة والميزانية المهمة التي خصصت لهذا الغرض، اللي هي 1 مليار ديال الدرهم، بشراكة مع المكتب

الوطني الشريف للفوسفاط، وكذلك تمويلات أخرى بمقدار 125 مليون ديال الدرهم من طرف الوزارة، لدعم وتمويل برامج البحث العلمي في الوحدات ديال البحث العلمي التطبيقي.

هاذ المجهودات كلها مهمة جدا ولكن، السيد الوزير، راه ما يمكنش تعطي الأكل ديالها إيلا ما كانش واحد الإستراتيجية واضحة المعالم، تتعلق بجوج المحاور:

الأولى، هي البنيات التحتية، البنية التحتية للبحث العلمي اللي خصها تكون مؤهلة، متطورة وتكون كذلك حاضنة لجميع مكونات المجتمع العلمي في الجامعات المغربية، في القطاع العام، في القطاع الخاص وكذلك الباحثين المغاربة سواء داخل أو خارج أرض الوطن.

ثانيا، العناية الخاصة بالعنصر البشري، وهنا كنتكلمو على الباحثين، الباحث اللي فيه الأستاذ الباحث والطالب الباحث والمكون الإداري وكل من يشتغل في القطاع، وفهاذ البنيات التحتية ديال البحث العلمي لا بد باش تكون هناك واحد المقاربة تحفيزية من أجل حثهم على البذل وعلى المزيد من المجهودات للابتكار وللاختراع وللإنتاج.

وفهاذ السياق هذا، نسائلكم السيد الوزير عن مسار دعم البرنامج الوطني للبحث العلمي والابتكار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير من أجل التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لا بد أن أؤكد بأنه البحث العلمي راه كان غير شكلي لم يكن ممأسسا، إنه القانون ديال 75 أو القانون 01.00 ما كانش فيه مواد على البحث العلمي، أول حاجة درناها هو خصصنا باب كامل للبحث العلمي والابتكار كذلك، بالهياكل ديالو وكذلك بالبنيات ديالو وكذلك بالموارد البشرية ديالو، اللي درنا، واللي دخلنا جيل جديد من الموارد البشرية لأنه الجامعة ديالنا نقدرو نقولوها بأنه في هاذ النقطة هاذي ما كننضبطش للمعايير الدولية.

حددنا ما يمكن أن نسميه ببنيات البحث اللي غتولي ممأسسة وغتخرج في الجريدة الرسمية، بالنسبة للهيكلة ديالها، عندنا نظرة واضحة، لأنه الهيكلة والتنظيم ديال البحث العلمي استراتيجي باش نقدرو نوصلو للنتائج اللي وصلنا لها، إيلا ما كناش منظمين ما غنوصلوش واخا نديرو الفلوس اللي كانت.

الموارد البشرية كذلك، درنا الباحث ما بعد الدكتوراه، درنا الباحث المنتسب، درنا الأستاذ أو الباحث غيرالمغربي كذلك، كنا غندخلو 10% ما يمكنش نبقاو سادين علينا الجامعات كلها فيها هاذ الشي هذا كامل، درنا كذلك المهندس ديال البحث، درنا الإداري ديال البحث اللي ما كاينش، ودرنا (le statut)، نظام الباحث اللي ما كانش عندنا، وغتحدث مجموعة ديال المؤسسات ديال البحث الصرف اللي ما كتعطيش ديبلومات، ولكن كتخدم على مواضيع استراتيجية متخصصة باش تعزز السيادة الوطنية ديالنا.

بالنسبة للبرنامج، على ذيك الشي الفلوس هي المسألة الأخيرة اللي كنطرح، لا تزعجني ملي كتكون أسس قانونية وكيكون تنظيم محكم وكتكون موارد بشرية عندها الاعتبار ديالها وفاهمة ذاك الساعات الفلوس كتجي بوحدها.

هاذ البرنامج هذا اللي اطلقناه مع مؤسسة الشريف للفوسفاط، مشكورة، راه في عملية واحدة وصلنا لمليار ديال الدرهم، وخدمناه بواحد الطريقة واحدة أخرى في إطار الذكاء الجماعي ديال الجامعة المغربية والشراكة مع الفاعلين:

أولا، اعطينا واحد المكانة للشباب، لأنه ما يمكنشاي نبقاو غير نتكلمو فقط على البحث العلمي ونعطيو غير اللي مزيانين ولا اللي قدام، إيلا درنا العروض غير هكذا اللي قديم هو اللي غيدي كلشي واللي عندو التجربة فباش نوجدو الخلف اعطينا واحد النسبة للشباب، احترمنا العدالة المجالية، ما يمكنش المشاريع تتخاذ في الدار البيضاء وفي الرباط وفي القنيطرة وفي فاس، خصها تمشي كذلك للمؤسسات اللي بعيدة وإلا غنهمشو هاذ الفئة هاذي، وكذلك درنا برنامج "النفزاوية" لتعزيز نقل التكنولوجيا أول مرة تيدار، نقل التكنولوجيا والابتكار وبرنامج..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

بضع ثواني السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

شكرا السيد الرئيس.

إننا، السيد الوزير، وإذ نثمن مجهوداتكم المبذولة لدعم البحث العلمي والابتكار في بلادنا، فإن ما نود التأكيد عليه هو نجاح مشروع وطني كبير، البحث العلمي والابتكار مرتبط أساسا بالنهوض بقطاع التعليم العالي في شموليته، يصبح فيه البحث العلمي ودعم الاختراع سياسة عمومية قوية ورافعة أساسية للتنمية، يحتل فيها العنصر البشري المكانة التي يستحقها، ويكون فيها الباحث في وضع مادي واعتباري محفز على الإنتاج والاجتهاد والاختراع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثامن موضوعه "تثمين الموارد البشرية".

الكلمة للسيد الرئيس، مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الوزير،

عن تثمين الموارد البشرية، نسائلكم السيد الوزير ؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

أولا، لا نختلف بأنه الموارد البشرية من أساتذة وإداريين وتقنيين هي العمود الفقري ديال النجاح ديال أي سياسة تعليمية، إيلا ما تعطاش الاعتبار للموارد البشرية ما غيكونش التحفيز ديالها، وما غيمكنلهاش تطلق الطاقات وإيلا ماكانش عندها الظروف ديال العمل جيدة وطيبة وجاذبية ما يمكنش تخدم.

بالنسبة اللي درنا على صعيد الوزارة فيما يخص الأساتذة، ذاك الشي راه معروف، تنواصلو تنزيل مقتضيات النظام الأساسي الجديد للأساتذة الباحثين بشراكة معهم.

بالنسبة لهيئة الأطر الإدارية والتقنية والتعليم العالي، تنعرفو مزيان، السيد المستشار المحترم، على أنه العمل تم بسرعة، ما لم يتم الوصول إليه في سنتين وصلنا لو في 3 أشهر أو في 4 أشهر ديال الحوار، واتفقنا على الخطوط العريضة مع النقابات الأكثر تمثيلية بثلاثة أكثر من 32 اجتماع ووقعنا، خرجنا بلاغ مشترك وتمت الإحالة ديالو على مسطرة الدراسة والمصادقة بالنسبة للقطاعات الحكومية الأخرى.

كذلك، وجدنا دليل مرجعي للوظائف والكفاءات بالتعليم العالي، وباقي تيخص التكوين المستمر، كاينة برامج كثيرة على صعيد الجامعات أو على صعيد الوزارة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد الرئيس للتعقيب.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة موضوع تثمين الموارد البشرية بالتعليم العالي.

وهو موضوع نعتبره اليوم محوريا في أي إصلاح يروم النهضة أو النهوض بالجامعة المغربية وتعزيز البحث العلمي، إن الموارد البشرية هو عماد الجامعة، بل هو الثروة الحقيقية التي من دونها لا يمكن لأي إصلاح إداري أو بيداغوجي أو تشريعي أن يحقق أهدافه.

السيد الوزير،

لكن التحديات ما تزال كبيرة وتقتضي إرادة أقوى وتوجها أوضح نحو تثمين الإنسان العامل داخل الجامعة، سواء كان أستاذا باحثا، إطارا إداريا أو تقنيا.

السيد الوزير،

إذ نسجل النقص الحاد للموارد البشرية، خاصة الأطر الإدارية والتقنية والذي يقدر عددهم بحوالي 8000، بينما تستقبل الجامعة أكثر من مليون طالب وطالبة، الشيء الذي يثقل كاهل هذه الفئة بزيادة الأعباء وتعدد المهام والضغوط النفسية والاجتماعية، مما ينعكس سلبا على المردودية وتحقيق الأهداف والنتائج المرجوة.

ويظهر ذلك جليا من خلال، عدد المناصب المالية المحددة في 1500 منصب بالقطاع، حدد لهذه الفئة نحو 500 منصب وهو الاختلال المسجل خلال كل ولاية حكومية، وهو ما يؤكد غياب الإرادة في تحقيق التوازن المرجو بين الحاجيات التربوية والإدارية.

من المؤكد أن النقاش حول مشروع القانون المنظم للتعليم العالي 59.24، تطرق إلى إشكالية الموارد البشرية، خاصة الأطر الإدارية والتقنية، التي تنتظر تجاوبا إيجابيا مع التعديلات المقدمة من قبل النقابات، خاصة المادة 84، وهو التعديل الداعي إلى جعل هذه الفئة كموظفين عموميين إسوة بالأساتذة الباحثين، ويحدد نظامهم الأساسي بمرسوم.

السيد الوزير،

هذا النظام الذي انتهيت منه منذ يناير 2025 باتفاق مع النقابات، لذلك يجب الإسراع بإخراجه، هذا التأخير فجر غضب الفاعلين الاجتماعيين الذين عبروا عن رفضهم لهذا التماطل وعدم الجدية، وهو الموضوع الذي راسلتكم فيه النقابة الأكثر تمثيلية، النقابة الوطنية لموظفي التعليم العالي والأحياء الجامعية المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، خاصة غياب التفاعل الإيجابي لمصالح وزارة المالية والانتقال الرقمي، ودون أن تتخذ وزارتكم الخطوات الكفيلة بالتسريع بإخراج النظام الأساسي والذي عمر التداول فيه ما يناهز ثلاث سنوات.

السيد الوزير،

إن تثمين الموارد البشرية ليس امتيازا، بل ضرورة لإصلاح الجامعة ولمواجهة المنافسة الدولية والحفاظ على كفاءاتنا التي غادرت أو تفكر في المغادرة.

وسنظل في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ندافع عن جامعة قوية، عادلة ومنصفة للعاملين بها لأنها رافعة أساسية للتنمية والعدالة الاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير من أجل التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فالتقديم ديال قانون المالية ديال هاذ السنة أكدت ما قلتموه فيما يخص التأطير البيداغوجي أو الإداري، اللي هو كيبقى ضعيف بالنسبة للمعايير الدولية، ولكن فالقانون درنا واحد المجموعة ديال المسائل فانتظار يكون عندنا مناصب مالية اعطينا للجامعات أهلناها واعطينها واحد المجموعة ديال الإمكانيات اللي يمكن ليها تاخذ موارد بشرية وحدة أخرى اللي تكون(soit) تأطر فالجانب البيداغوجي، أو الجانب الإداري منها ما قلت فيما يخص البحث العلمي والبيداغوجي فالتدخل ديالي السابق.

بالنسبة للمادة 84، احنا منفتحين هذاك مشروع ديال القانون ولا بد من الإنصات لكل الأطراف والشركاء الاجتماعيين ديالنا، وغتكون عندنا فرصة معاكم قريبة باش نناقشو الاقتراح ديالكم ولا إشكال عندنا.

بالنسبة للقانون الأساسي، نصينا فيه فالمادة 84 على أن الإداريين تيبقاو موظفين ديال الدولة، ولكن اعطينا واحد الحل إيلا ما قبلتيوهش غادي نرجعو عليه، أنتوما اللي غتعرفو اللي غيحل لينا 94% ديال الإشكال ديال الإطار ديال الإداريين والموظفين والتقنيين ديال التعليم العالي.

خدمنا ووصلنا وصفطنا ذاك الشي للوظيفة العمومية ووزارة المالية، ومباشرة من بعد هاذ الاجتماع غيكون عندي لقاء في وزارة المالية على هاذ الموضوع هذا بالضبط ما بين المواضيع، لأنه ما بغيناش نثقلو على وزارة المالية فهاذ الدخول السياسي ديال هاذ السنة، هناك قانون المالية اللي كياخذ ليهم واحد الوقت كبير، ولكن دابا باتفاق معهم نرجعو لهاذ الموضوع وغادي نلقاو حلول وأنا جد متفائل فيها وفي القريب العاجل غادي نعيطو عليكم باش نعطيوكم الحلول.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن للسؤال التاسع والأخير فهاذ المحور المخصص للتعليم العالي، وموضوعه "جودة التكوين في الجامعات وملاءمته مع متطلبات سوق الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد أبرشان:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

رغم الجهود المبذولة لتطوير منظومة التعليم العالي ما تزال مؤشرات الإدماج المهني تثير القلق، لا سيما في ظل تسجيل معدل البطالة الذي بلغ حوالي 19% في صفوف حاملي الشهادات العليا خلال الربع الأول من سنة 2025، وهو رقم يعكس استمرار الفجوة بين التكوين الجامعي واحتياجات سوق الشغل الوطني.

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي تعتزم وزارتكم اتخاذها فيما تبقى من عمر الولاية الحكومية الحالية لتعزيز ملاءمة التكوينات الجامعية في حاجيات الاقتصاد الوطني وسوق الشغل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، على صعيد الوزارة كنخدمو بواحد المبدأ أساسي، كنعطيوه "اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا"، احنا كنخدمو بحال إيلا غنبقاو ديما، ولكن "اعمل لآخرتك كأنك تموت غدا"، هاذ الشي اللي كنمأسسو لو، كنمأسسو لو بواحد الطريقة اللي نضبطوه من الناحية القانونية ويتمأسس باش تكون هناك استمرارية ديال السياسات العمومية، وقلتها قبيلة، ضيعنا بزاف ديال الوقت، لو استمرينا في البرنامج الاستعجالي وذاك الشي اللي جا فيه في التعاقد.

بالنسبة للتكوينات، أؤكد مرة أخرى أنه الشغل الشاغل ديالنا، مع العلم لا بد ما نوضحوها والمتخصصين كيعرفو هاذ الشي، راه التشغيل مرتبط بنسبة النمو بالأساس، وكيجي التكوين على ذاك الشي اللي تكلمنا قلنا الجامعة خصها تمشي في إحداث تنتج الثروة ديالها.

فهاذ الحالة اللي وصلنا لها احنا دابا وفهاذ الوقت الوجيز هذا، أولا - كما قلت - أعدينا منصة وطنية 100% مغربية، وهاذ الشي يشرفنا جميعا وبكلفة جد ضعيفة، برمجنا وحدة معرفية غير لغة التدريس بلغة أجنبية، ابتداء من الفصل السادس وغادي نمشيو بزاف في الإنجليزية وأول نوبة غادي نديرو هاذ الشي.

كذلك، إلزامية في إطار القانون الإطار، تدريس وحدة باللغة العربية، إدماج وحدات خاصة بالمهارات والكفاءات الذاتية.

وكذلك، عممنا النظام الوطني للطالب المقاول والطالب الفنان والطالب الرياضي، اللي ما كانش قبل، والشروع في إحداث في إطار التعاقد رجعنا لـ 2009 ووقعنا هاذ العام في مدينة العيون على التعاقد مع الجامعات المغربية اللي غنرجعو لذاك الشي اللي كان فيه 2009، وخلقنا مراكز اللغات من

جديد، كنواكبو الجامعات وخلقنا (les centres ،(Career Centers) (d'employabilité ديال التشغيل اللي فيهم مع (l'ANAPEC[4]) اللي هي عندها حرفية فهاذ الشي.

وخلقنا كذلك، درنا في مشروع القانون على صعيد الوزارة إحداث مرصد وطني على صعيد الوزارة، بتمثيليات في الجامعات المواكبة ديال السوق ديال الشغل بواحد النظرة استباقية على أشنو اللي غادي يوقع فيه.

بالإضافة إلى نظام الإعلام والتوجيه الجامعي، وما إلى ذلك، مجموعة ترسانة قوية من المشاريع ومن القوانين اللي في طور المصادقة اللي كتمشي في الاتجاه باش نعززو القابلية ديال الشغل ديال الخريجين ديالنا، ولكن مركزين على الإحداث ديال الثروة وإحداث المقاولة من قلب الجامعة باش نساهمو كذلك في الدينامية الكبيرة ديال النمو اللي سيدنا الله ينصرو من نهار جا على العرش ديال الأسلاف ديالو الميامين ماشي غير ضاعفات، ضربات في 4 ديال النوبات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد أبرشان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

استمعنا بإمعان إلى المعطيات التي تفضلتم بها، لا يسعنا إلا أن نسجل بإيجابية ما تعرفه منظومة التعليم العالي من دينامية خلال السنوات الأخيرة، خصوصا التحسن في بعض المؤشرات المرتبطة بمسار ولوج الخريجين لسوق الشغل، حيث تراجع معدل البطالة الوطني إلى 12% خلال الربع الأول من سنة 2025.

كما انخفض معدل البطالة ديال حاملي الشهادات العليا، بعدما كانت النسبة تتجاوز في السنوات السابقة سقف 25%، وهو ما يؤكد تركيزكم خلال إصلاح منظومة التعليم العالي على مواصلة إرساء النموذج الجامعي بمعايير دولية يرتكز على التمكين والتعلم مدى الحياة بما يسهم في الارتقاء بجودة الرأس المال البشري وجعله رافعة للتنمية الشاملة ببلادنا.

لكن رغم ذلك، السيد الوزير، من موقع المسؤولية المشتركة نعتبر أن بعض الأرقام رغم دلالتها تدعونا إلى مزيد من التركيز على جودة التكوينات، لقد أشارت بعض الدراسات إلى أن التحدي يكمن في التنفيذ الفعلي للبرامج وربطها بالنتائج حتى نتمكن من ملامسة الاختلالات التي يعاني منها النظام التعليمي، خاصة في التخصصات ذات الولوج المفتوح، حيث نجد أن عددا كبيرا من الطلبة تواجهها التحديات اللوجيستيكية وبيداغوجية خلال مسارها الأكاديمي، هنا تبرز الحاجة إلى آليات ضمان الجودة والحكامة داخل منظومة التعليم العالي.

ومن هذا المنطلق، نقترح عليكم السيد الوزير اليوم التركيز على تزويد الطلاب بمهارات جديدة ومتطورة المواكبة للعصر واحتياجات السوق، على غرار تجربة جامعة ابن طفيل خلال تسييركم لها، مع ظروف اعتماد التدريب العملي، والذي أثبت فعاليته في تعزيز قابل للتوظيف، وإيجاد فرص العمل بسرعة أكبر لدى مجموعة من الدول.

دون أن ننسى أن تمويل البحث العلمي بالجامعات يتطلب منا اعتماد مقاربة مبنية على الشراكة مع القطاع الخاص، حتى يكون هاذ القطاع جزء من الحل.

ولكن هذا نظن، السيد الوزير، أنه يجب اعتماد آليات دورية مستقلة لتقييم قياس مدى نجاح الإجراءات والبرامج المعتمدة، والتتبع الدقيق لعدد الشعب التعليمية التي تتماشى مع الدينامية الاقتصادية، لضمان أن كل طالب يتخرج من جامعة يحمل معه قيمة مضافة حقيقية تمكنه من الإدماج المهني بنجاح.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا السيد الوزير على المساهمة القيمة في أشغال هاته الجلسة.

ونرحب بالسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، ومعه سنختتم فعالية هاته الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية.

ونبدأ مع السيد الوزير، بسؤال محوري موجه لقطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، حول "القطيع الوطني"، هذه مجموعة دالأسئلة تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط سؤاله.

الأستاذ الدحماني، بسط سؤاله حول "خطة الوزارة لدعم القطيع الوطني من الأغنام وضمان استمراريته في خدمة الأمن الغذائي والاقتصاد القروي".

الأستاذ الدحماني.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السؤال يتعلق بمستجدات خطة الوزارة لدعم القطيع الوطني من الأغنام وضمان استمراريته خدمة للأمن الغذائي والاقتصاد القروي ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

[4] **A**gence **N**ationale de **P**romotion de l'**E**mploi et des **C**ompétences.

شكرا.

الكلمة في نفس الموضوع، لأحد المستشارين في الفريق الاستقلالي.

السيد الرئيس، السي عبد السلام اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي التدابير التي تعتمدها وزارتكم للحفاظ على القطيع الوطني؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

في نفس المحور كذلك، الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

الأستاذ سعيد، تفضل.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

نفس السؤال، السيد الرئيس، نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال.

شكرا.

هاذي هي الأسئلة اللي كانت عندنا فهاذ المحور.

تفضلوا، السيد الوزير، أجيو للمنصة للجواب.

السيد أحمد البواري، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الحكومة جعلت من حماية القطيع الوطني والحفاظ عليه أولوية قصوى، نظرا لتأثره بشكل مباشر خلال السنوات الأخيرة للتغيرات المناخية وتوالي سنوات الجفاف وارتفاع كلفة الإنتاج، ووعيا بكونه ركيزة أساسية للأمن الغذائي ببلادنا ومصدر رزق لمئات الآلاف من الأسر القروية.

سطرت الوزارة، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، برنامجا طموحا ومندمجا لإعادة تشكيل القطيع الوطني، بغلاف مالي إجمالي يقدر ب 12.8 مليار درهم برسم سنتي 2025 و2026، بهدف على المدى القريب إلى الحفاظ على القدرات الإنتاجية للقطيع الوطني وضمان التمويل المنتظم للسوق الوطنية باللحوم الحمراء، بهدف استقرار الأسعار وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، ويرتكز هذا البرنامج على المحاور الأساسية التالية:

- أولا، تخصيص دعم مالي مباشر لمربي الماشية، من أجل اقتناء الأعلاف؛
- ثانيا، تخصيص دعم مالي مباشر للحفاظ على الإناث الموجهة للتوالد؛
- ثالثا، إعادة جدولة الديون مربي الماشية بشراكة مع مجموعة القرض الفلاحي للمغرب؛
- رابعا، تنظيم حملات لتلقيح القطيع وتعزيز الصحة الحيوانية؛
- خامسا، تعبئة التأطير التقني لفائدة مربي الماشية لتحسين ممارسات التربية والإنتاج.

السيدات والسادة،

إن هذا البرنامج الذي انطلق منذ شهر ماي المنصرم مكن من تحقيق مكاسب مهمة، يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا، إحصاء القطيع الوطني وتكوين قاعدة بيانات دقيقة تضم حوالي 32.8 مليون رأس من الماشية، وحوالي مليون و200 ألف كساب، وكذا اعتماد هذه القاعدة لتحديد المستفيدين من المساعدة المباشرة في إطار برنامج دعم الكساب.

إضافة إلى إطلاق ورش ترقيم الماشية الذي بلغ مراحله النهائية، حيث بلغ عدد الرؤوس المرقمة إلى حدود البارحة 25 مليون رأس، أي 92% من الكسابة المحصيين، ويستفيد من الدعم المباشر القطيع الذي تم إحصاؤه ويحمل الحلقات المرقمة، وفق الصيغ التالية:

أولا، الدعم المباشر لاقتناء الأعلاف الحيوانية حسب عدد الرؤوس المرقمة وبشكل تنازلي، بالنسبة للأغنام 150 درهم للراس للعشر الرؤوس الأولى، 125 درهم للراس من 11 لخمسين راس، اللي عندو من 11 إلى 50، 100 درهم للراس من 51 إلى 100 رأس و75 درهم للرأس اللي تيفوق 100 رأس ديال الأغنام.

بالنسبة للماعز، 100 درهم للرأس للعشر الرؤوس الأولى، 85 درهم للرأس من 11 إلى 50 رأس، 75 درهم للرأس من 51 إلى 100، و60 من 101 إلى 200، و50 على باقي الرؤوس التي تفوق 200 رأس.

بالنسبة للأبقار والإبل، 400 درهم للرأس لخمسة الرؤوس الأولى، 350 درهم للرأس من 6 إلى 10، 300 درهم من 11 إلى 50، و200 درهم من 51 إلى 100، و150 على باقي الرؤوس اللي فايتة 100.

ثانيا، كاينة هناك منحة خاصة للحفاظ على إناث الأغنام والماعز الموجهة للتوالد، التي تم إحصاؤها خلال الفترة الممتدة من 26 يونيو إلى 11 غشت 2025 وتم ترقيمها، كاينة 400 درهم لكل أنثى من الأغنام و300 درهم لكل أنثى من الماعز، وغتصرف على دفعتين، كاين أولا التسبيق ديال واحد 100 درهم لكل أنثى من إناث الأغنام والماعز في إطار منحة الحفاظ على الأمهات و300 درهم إضافية لإناث الأغنام و200 درهم لإناث الماعز، فسيتم الشروع

في صرفها ابتداء من فاتح أبريل 2026، وذلك بعد التحقق من الحفاظ فعليا على الإناث التي تم إحصاؤها وترقيمها، بما يضمن توجيه هذا المجهود المالي الكبير نحو الحفاظ الفعلي على القطيع.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وحرصا من الحكومة على ضمان حسن التدبير المالي لهذا البرنامج، تم بتنسيق وثيق مع وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية وضع آلية مؤمنة لتدبير وصرف الدعم المالي المباشر.

وإلى حدود اليوم، تم الانتهاء من معالجة ملفات الدعم الخاصة بمليون و102 ألف كساب، أي أكثر من 92% من الكسابة المحصيين، وصرف 4 المليار و465 مليون درهم لفائدة حوالي 977.000 مستفيد وهذا خلال أقل من شهر.

وستتواصل عملية صرف الدعم إلى غاية تمكين جميع مربي الماشية المحصيين منها بما يساهم في تخفيف كلفة الإنتاج وتحسين عرض اللحوم الحمراء في السوق الوطنية.

وللتجاوب مع بعض الإشكالات التقنية المرتبطة بتنزيل آليات الدعم المباشر للكسابين، تم تعبئة جميع مصالح الوزارة لاستقبال الشكايات ديال هاذ الكسابة مع إحالتها على اللجان المحلية برئاسة السادة العمال لدراستها والبت فيها.

كما تم تخصيص مركز اتصال للإرشاد والتوجيه وتتبع الملفات، وفي هذا الإطار، نظمت الوزارة بتنسيق مع الغرف المهنية بمختلف جهات المملكة حملات تحسيسية وإخبارية لفائدة الكسابة لإطلاعهم على مسطرة الدعم المباشر.

كما نعمل، في إطار مقاربة تشاركية واستباقية، على التجاوب مع كل الصعوبات المحتملة حرصا على ألا يقصى أي مستحق من هذا الدعم، وعلى أن تنعكس هذه المجهودات في نهاية المطاف على استقرار تمويل السوق باللحوم الحمراء والحد من الضغوط على الأسعار.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

على صعيد آخر، وفي إطار الورش المتواصل لإعادة تشكيل القطيع الوطني وتعزيز قدرة المنظومة على الصمود، عملت الوزارة كذلك على تقوية وإعادة توجيه مشاريع الفلاحة التضامنية مع إيلاء أولوية خاصة لقطاع تربية المواشي عبر مختلف جهات المملكة، وذلك وفق مقاربة ترابية وتشاركية تسهم في إشراك التنظيمات المهنية المعنية وتحقيق الالتقائية بين مختلف الفاعلين، ويمتد هذا البرنامج على مدى 3 سنوات بغلاف مالي إجمالي يناهز مليارين درهم، ويستهدف الشباب والنساء القرويات، كتمثل أهداف هاذ البرنامج:

- أولا، في تحسين وضعية المراعي عبر غرس شجيرات رعوية؛
- الرفع من إنتاجية القطيع لدى صغار الفلاحين من خلال تحسين نسبة الولادات؛
- الزيادة في إنتاج اللحوم الحمراء عبر تحسين تقنية تربية الماشية في إطار شراكة مع التنظيمات المهنية؛
- تحسين دخل الفلاحين ومربي الماشية الصغار الذين يمثلون أكثر من 80% من مجموع الكسابين وتحفيزهم على مواصلة نشاط تربية الماشية؛
- وكذلك خلق فرص الشغل للشباب وتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء القرويات.

وإلى حدود اليوم، تم إعداد والمصادقة على 68 مشروعا، تغطية 46 إقليما، 199 جماعة، استهداف 28.000 مستفيدا، وتعبئة أكثر من 544 مليون درهم.

ومن المنتظر في أفق استكمال هاذ الورش أن يصل مجموع مشاريع الفلاحة التضامنية المتمركزة حول تربية المواشي إلى حوالي 200 مشروعا، بما يعزز بشكل مستدام قدرة القطيع الوطني على الصمود.

السيدات والسادة،

أود في الختام أن أؤكد أن الحكومة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، تضع دعم القطيع الوطني والحفاظ عليه ودعم مربي الماشية في صميم أولوياتها، إدراكا لها لما يكتسيه هذا القطاع من أهمية استراتيجية وما يخلقه من أثر اجتماعي واقتصادي واسع.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السي الدحماني.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، شكرا على المعطيات.

مناقشة هذا الموضوع في البرلمان هو فرصة لتوجيه التحية والتقدير لكل المشتغلين في حماية السلالات المغربية من الأغنام وتربية الماشية وضمان تزويد المغاربة بحاجياتهم من اللحوم والألبان ومختلف المشتقات من هذا النشاط الحيواني.

هي تحية خالصة لكل كساب ومربي ماشية ولكل العاملين بالقطاع الصامدين في هذا النشاط، رغم الظروف المناخية والاقتصادية الصعبة، هي تحية كذلك لكل السلطات المحلية ولأطر وزارة الفلاحة وكذا وزارة الداخلية

ومكاتب الإرشاد الفلاحي و(ONSSA[5])، وتحية كذلك للغرف الفلاحية والتنظيمات البين مهنية ومنهم تجمعات (l'ANOC[6]).

السيد الوزير،

تعلمون المكانة التي يوليها المغاربة لقطعان الماشية بمختلف أصنافها، وتعلمون كذلك حرص جلالة الملك نصره الله على المحافظة على هذه الثروة الوطنية الهامة بيئيا واجتماعيا واقتصاديا.

نعلم جميعا أن الحكومة، بفضل تعليمات جلالة الملك، عبأت حوالي 13 مليار درهم، لحل إشكالات هذا النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ونعلم أن وزارتكم بصدد الاشتغال على برامج المواكبة المالية للكسابة عبر منحة الأعلاف، ومنحة الإناث الولودة وإسناد مالي للقرض الفلاحي لجدولة الديون.

كما تشتغل مصالحكم على الدعم التقني، وخاصة عمليات التلقيح والترقيم، بلادنا اعتمدت كذلك، نظام استيراد الماشية لتقليص ضغط الطلب على اللحوم الحمراء على القطيع المحلي.

وهي مناسبة، لنجدد الدعوة لمراقبة صارمة للواردات لتجنب الإغراق التجاري من جهة، ولكن كذلك، لأن المراقبة الصارمة للواردات وسيلة أساسية لحماية السلالات المغربية الأصيلة من التحول الجيني ومن الأمراض المعدية.

فبلادنا تميز بالعديد من السلالات ذات القيمة المرتفعة والتي يتعين الاستمرار في تصنيفها وحمايتها القانونية واستكمال التصنيف البيان الجغرافي لمختلف السلالات الأصلية ببلادنا، كالصردي والدمان وتحضيت وبني مكيل وسلالة أبي الجعد، التي تحظى بتصنيف البيان الجغرافي.

ونستغل هذه الفرصة للتذكير بالضغط الكبير الذي تتعرض له سلالة الصردي ببني مسكين، والحاجة الملحة إلى حمايتها القانونية للمحافظة عليها وإسناد الكسابة الذين يقاومون لضمان استمرارية هذا الكنز الوطني، وكنعتقدو، السيد الوزير، معكم أن (le label) ديال الصردي هو من حظ ومن حق المنطقة بني مسكين، باعتبارها المنطقة المهد ديال هاذ السلالة العريقة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ الدحماني.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار التعقيب.

السيد الرئيس، الأستاذ اللبار، الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

مرة أخرى، أقول لكم قد سبق للأخ المستشار أن تدخل وأحيي فيكم هاذ الاجتهاد.

بدوري أكرر ما قاله الأخ من تحية وتشجيع وتقدير لما تقومون به لخدمة القطيع، تجاوبا مع الرسالة الملكية التي حثت على العناية برؤوس الأغنام، خاصة الحركة التي كرم أمير المؤمنين، الشعب المغربي بالعزوف عن الأضحية.

كان الهدف هو أن يتكاثر هذا القطيع ليكون الاكتفاء الذاتي في السنة المقبلة، معنى أننا احنا اليوم في ذيك السنة إن شاء الله، واحنايا أمل كبير بأن يكون العدد ديال القطيع ديالنا، يكون كافي للمغاربة باش يديرو هاذ السنة، اللهم آمين.

الحمد لله اليوم، مرينا بواحد القهرة، لأن كانت أزمة ديال الجفاف، السيد الوزير، وما يخفاش عليكم راكم ولد البادية، عايشين وعارفين أن الكساب اليوم أصبح في محنة، حيث أنه رغم ولو أنه يربح فحصنا نعرفو أنه التضحية اللي دارها هاذ الكساب أيام الجفاف، كاين اللي يشري الماء ويشري العلف، هذاك العلف اللي كتعطي الدولة أو كتعطيه الحكومة مشكورة، فراه تشوبه ما تشوبه من اختلالات وما ندخلوشاي فالديطاي، هاذ الاختلالات راه احنايا كنتنكرو كفاش هذاك العلف كيتوزع، وما كاينش واحد العدالة اللي هي تشرف عليها وزارتكم.

إيلا استثنينا وزارة الداخلية، مشكورة، العمال والولاة اللي حارصين على ضبط وتنظيم هاذ العلف، فالباقي خصنا نناقشوه ونعطيوه الأولوية ديالو.

الله يجازيك بخير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

التعقيب الموالي لفريق الاصالة والمعاصرة، الأستاذ برنيشي.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكركم على التوضيحات المهمة ديالكم.

واسمحوا لنا في البداية باش نأكدرو ونذكرو، أن اليوم الفلاحة ديالنا أمام واحد من أعقد الإشكاليات اللي عاشتها السنوات الأخيرة المتمثلة في الأثر نتاع الجفاف وغلاء الأعلاف على القطيع الوطني، خاصة من الأغنام، وما يخلفه ذلك من ضغط اجتماعي واقتصادي كبير على صغار الفلاحين خاصة والكسابة.

السيد الوزير،

[5] **O**ffice **N**ational de **S**écurité **S**anitaire des **P**roduits **A**limentaires.

[6] **A**ssociation **N**ationale des Eleveurs **O**vins et **C**aprins.

من هاذ المنبر بغينا نأكدو على التفاؤل ديالنا بالدعم الحكومي المباشر للفلاحين فمجال الأعلاف، واللي لأول مرة كيدار بهاذ الشكل واللي عرف تدبير محكم وسلس، واعتمد على مقاربة مباشرة وشفافة فصرف الدعم دون وسطاء أو لا تعقيدات.

كما نشيد بكل موضوعية بالعمل الجبار اللي قمتو به من أجل الإحصاء الميداني الدقيق والمتميز اللي قامت به المصالح ديال الوزارة ديالكم رفقة وزارة الداخلية قبل ثلاثة أشهر، واللي أعطى معطيات مضبوطة وواقعية مكنت من توجيه الدعم لمستحقيه وترشيد العملية بشكل كبير.

لكن، السيد الوزير، مع بداية الصرف نتاع هاذ المنح أو لا هاذ الدعم المباشر واللي هو مجهود جبار اللي قامت به المؤسسات نتاعكم، رجعو بانو عاود ثاني الشناقة والسماسرية ودخلو على خط سلاسل التوزيع نتاع الأعلاف بشكل مباشر، من بعد ما توصلو الفلاحة بالدعم المباشر ديالهم، وهاذ الشي خلق واحد المضاربة وواحد الارتفاع صاروخي في الأسعار نتاع الأعلاف.

فلذلك، هاذ الشناقة اللي كل ما اجتهدت الدولة كيزيدو يجتهدو أكثر، أصبح من الواضح أن الوضع ضر مباشرة القدرة المعيشية نتاع الفلاحة، وهو ما يهدد بشكل جدي الرصيد الحيواني الوطني اللي كنشتغلو جميع باش نحييوه.

وهاذ الوضع، السيد الوزير، غيجعل الحكومة مطالبة بالتدخل العاجل والحازم والضرب بيد من حديد على كل من سولت له اللعب بهاذ الدعم المباشر ديال الدولة أو لا خاصة هاذ الوسطاء والسماسرة، لأن الاستمرار نتاع هاذ الوضع، السيد الوزير، غادي يزيغ البرنامج الحكومي عن الأهداف ديالو والغايات ديالو.

وفي الأخير، الوزارة مطالبة باتخاذ إجراءات مستعجلة وذات أثر مباشر، لأن كنعتقدو أنه سيكون من الأجدر مع اتخاذ إجراءات حكومية اللي كضمن الاستقرار نتاع الأسعار وقطع الطريق على المضاربين لم لا، السيد الوزير، كنقترحو عليكم البيع المباشر ديال هاذ الأعلاف، يعني الوزارة تتكلف بالبيع ديالو إسوة بالبيع نتاع البذور المختارة والأسمدة اللي (déjà) كتقومو به.

في النهاية، السيد الوزير، الكسابة الصغار راهم كينتظرو إجراءات قوية لأن هاذ الوضع الصراحة أصبح يؤرقهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي سعيد، التعقيب الأخير فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في البداية، نشكركم على ما قمتم به وتقومون به على رأس هاذ القطاع خدمة للفلاح وكذلك الكساب رغم الظروف الصعبة اللي كيعرفها الوطن ديالنا.

السيد الوزير المحترم،

نطرح معكم في هذه المساءلة الدور المهم للفلاحة التضامنية في المحافظة على القطيع الوطني وتنميته، ونهدف من وراء هاذ السؤال إلى حشد التأييد السياسي والتعبئة الإدارية والمؤسساتية للمجهود الوطني المتعلق بتنمية نشاط تربية الماشية بمختلف أصنافها، والتركيز هنا على الأساليب التضامنية في تربية الماشية، واهتمامنا بالفلاحة التضامنية في نشاط الماشية يرتبط بالدور الاجتماعي الكبير لقطاع تربية الماشية في تحسين مستويات عيش الساكنة في الأرياف والجبال.

فتربية الماشية، كما تعلمون، هي المورد الأساسي للتدفقات المالية للفلاحين الصغار، وهي بنك الساكنة القروية الذي تضع فيه مدخراتها المالية وتنميتها وتحولها إلى تدفقات نقدية عند الحاجة إلى المال النقدي.

السيد الوزير المحترم،

لقد كانت مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة فرصة للاطلاع على الجهد المبذول من طرف مصالح وزارة الفلاحة ومؤسساتها في موضوع الفلاحة التضامنية، ونستغل فرصة اليوم لحثكم على التسريع في هذا الورش ذي الأهمية الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة، وخاصة ما يتعلق بدعم تنظيم وتأسيس التعاونيات وكذا عمليات توزيع رؤوس الماشية وعمليات دعم المراعي وإنتاج الأعلاف وتشجيع مبادرة التجميع والتعاضد بين مربي الماشية الصغار، وخاصة النساء والشباب في الأمور المتعلقة بأنشطة إنتاج الأعلاف والشعير المستنبت وتجهيزات التسمين ومحطات الحليب وتجهيزات تجميع الحليب، وغيرها.

السيد الوزير المحترم،

هذا السؤال محطة كذلك لتعبئة مصالحكم التقنية قصد تكثيف جهود التأطير التقني للكسابة الصغار ودعم عملية التجميع والتنظيم والتوعية بأساليب التحسين الوراثي لرفع مردودية تربية الماشية ببلادنا.

ونثير كذلك الانتباه إلى أهمية العناية بالأساليب التقليدية لتربية الماشية من قبيل الترحال ومواكبة الرحل، خاصة في نشاط تربية الإبل والأغنام، لما لهذا الأسلوب المتوارث من أهمية بيئية وثقافية.

ونذكر في هذا الصدد بأهمية إدماج الشباب القروي في هذا النشاط بالتحفيز والدعم وكذلك بالتكوين والتثقيف، فالمغرب بحاجة إلى شباب فلاحي معتز بالأساليب العريقة لتربية الماشية ببلادنا وممكن من التقنيات الحديثة في تحسين مردودية النشاط، لأن الشباب ضمانة لاستمرارية نشاط الإنتاج

الحيواني ببلادنا.

ونستثمر هذا التعقيب كذلك للتذكير بضرورة مراقبة الواردات لضمان حماية السلالات المغربية الأصيلة، كما نعتبر هذا السؤال فرصة لتوجيه التحية والتشجيع لكل مربي الماشية ببلادنا الصامدين في وجه الضغوط المناخية والإكراهات الاقتصادية، وخاصة الفلاحين الصغار والرعاة والنساء والشباب.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير من أجل الرد على التعقيبات.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

بدوري أنا بغيت نشكر السادة المستشارون على التجاوب ديالهم فإطار هاذ البرنامج.

أنا بغيت نذكر بأن هذا برنامج وطني ملكي لإعادة القطيع الوطني، الهاجس ديالنا هو إعادة القطيع.

ثانيا، الهاجس ديالنا هو الحفاظ على السلالات المغربية اللي كتعرف واحد الجودة جد عالية، بحال اللي تكلم الأخ على السلالة ديال "الصردي" كاين شي 4 ولا 5 اللي معروفين بالجودة ديالهم على الصعيد الوطني.

القضية ديال الأعلاف كان عندي اجتماع مع جميع المهنيين اللي كيشتغلو فالأعلاف، والرسالة كانت واضحة هو الانخراط التام ديال جميع المتدخلين في إنجاح هذا البرنامج الملكي، اللي غينخرط معنا مرحبا واللي ما غينخرطش معنا راه الإجراءات معروفة والمسائل معروفة وغنتخذو فيه الإجراءات اللي لازمة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الأسئلة الموالية كذلك تجمعها وحدة الموضوع وترتبط بـ "الموسم الفلاحي"، ونبدأ بالسؤال المطروح من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "الاستعدادات الضرورية لإنجاح الموسم الفلاحي 2025-2026".

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

حول الاستعدادات الضرورية وإنجاح الموسم الفلاحي 2025-2026 نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة كذلك دائما لفريق التجمع الوطني للأحرار حول "التدابير الحكومية المتخذة لدعم الفلاح".

المستشارة السيدة هند الغزالي:

السيد الرئيس،

نسائلكم السيد الوزير عن التدابير المتخذة لدعم الفلاح؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير.

تفضلوا للمنصة.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أشكركم على إثارة موضوع الاستعدادات الضرورية لإنجاح الموسم الفلاحي 2025-2026، الذي أعطيت انطلاقته الرسمية يوم 14 نونبر 2025 بإقليم العرائش، يتزامن مع بداية تساقط أمطار الخير، سائلين المولى عز وجل أن يجعلها أمطار الرحمة والبركة تعم ربوع المملكة ونتمناو الله الخير في هاذ الأيام المقبلة.

تأتي هاذ الانطلاقة في سياق يطبعه توالي سنوات الجفاف، مما أدى إلى ندرة الموارد المائية، ورغم هذه الإكراهات سجل القطاع الفلاحي خلال الموسم 2024-2025 نموا يقارب 6% مقارنة بالموسم الفلاحي الماضي، وهو ما يؤكد نجاعة التوجيهات الاستراتيجية المعتمدة ورسوخ مكانة الفلاحة كقطاع محوري في منظومة الأمن الغذائي، ودعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالعالمين الحضري والقروي.

حضرات السيدات والسادة،

حرصا على ضمان انطلاقة جيدة للموسم الفلاحي الحالي، اعتمدت الحكومة بتنسيق بين مختلف المتدخلين حزمة من التدابير العملية، يمكن إجمالها فيما يلي:

بالنسبة للإنتاج النباتي وعوامل الإنتاج:

تمت برمجة حوالي 5 مليون هكتار من الزراعات الكبرى الخريفية، منها 4.4 مليون هكتار مخصصة للحبوب الرئيسية، أيضا تتواصل برامج دعم الزراعات السكرية بهدف بلوغ 61.000 هكتار إلى جانب برمجة أزيد 100.000 هكتار من الخضر الأكثر استهلاكا لضمان تمويل مستمر للأسواق.

وفي إطار تأهيل الفلاحة للتكيف مع التغيرات المناخية:

برمجت هذه السنة مساحة تفوق 400.000 هكتار للزرع المباشر، مع

استهداف بلوغ مليون هكتار في أفق سنة 2030، كما تم توزيع 235 بدارة على التعاونيات والتنظيمات المهنية المعنية، أيضا يتواصل تنفيذ البرنامج الوطني للري التكميلي للحبوب لبلوغ مليون هكتار في أفق 2030، إن شاء الله.

ولضمان توفر البذور في ظروف ملائمة، تم توفير 1.500.000 قنطار من البذور المعتمدة، من بينها 1.200.000 قنطار عبر شركة سوناكوس بأسعار مدعمة للتخفيف من كلفة المدخلات على الفلاحين.

كما تم تخصيص 650.000 طن من الأسمدة الفوسفاطية بنفس أسعار الموسم الماضي، أما بالنسبة للتأمين فقد تمت برمجة 1.000.000 هكتار في إطار التأمين المتعدد المخاطر المناخية للحبوب والقطاني والزراعات الزيتية و50.000 هكتار من الأشجار المثمرة.

وعلى مستوى المواكبة المالية:

وبتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية، تقرر إعادة جدولة الديون المترتبة على الفلاحين، مع إعفائهم من الغرامات وتكاليف التحصين لفائدة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، خصوصا تلك المرتبطة برسوم مياه الري والمساهمة المباشرة.

ويستمر صندوق التنمية الفلاحية في مواصلة دعم مشاريع الاستثمار الفلاحي عبر مختلف آليات الدعم والتحفيز الماليين.

وفيما يخص تدبير الموارد المائية:

وإلى غاية 5 دجنبر 2025، بلغ المخزون المائي بالسدود المخصصة للأغراض الفلاحية، حوالي 3.87 مليار متر مكعب، بنسبة ملء تقارب 27%، يتركز نحو 70% منها بحوضي سبو واللكوس.

وأمام هذه الوضعية، يتواصل إخضاع القطاع الفلاحي لنفس الإكراهات، من خلال تحديد حصة إجمالية مؤقتة من مياه الري بالمدارات السقوية في حدود 452 مليون متر مكعب، أي حوالي 8% من حاجيات الدوائر السقوية الكبرى، مع تقنين حصص السقي بكل من الغرب، تادلة، ملوية، تافيلالت وورزازات.

ورغم هذا السياق الصعب، تواصل الفلاحة الوطنية تموين الأسواق بالمنتجات الفلاحية الأساسية بشكل منتظم، مما يؤكد مرة أخرى بنجاعة الاختيارات للمخططات الحكومية.

وفي هذا الصدد، توجت جهود بلادنا في مجال نموذج تدبير المياه في الفلاحة، بحصول المغرب على جائزة الاعتراف التقني العالمية لمنظمة "الفاو" (FAO)، خلال حوار روما حول الماء، اعترافا بنجاعة النموذج المغربي في تعزيز المرونة المائية وخدمة الأمن الغذائي.

حضرات السيدات والسادة،

إن الحكومة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تعتبر أن الإعداد الجيد للموسم الفلاحي والحفاظ على القطيع الوطني ومواكبة مختلف سلاسل الإنتاج الفلاحي، خيارات استراتيجية ثابتة، لما لها من أثر مباشر على الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، راجين من الله تعالى مزيدا من أمطار الخير والبركة، الفلاحة لا تستقيم دون ماء ولا حياة بدونه.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيب، فريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أولا، قبل ما ندخلو في التعقيب، كنشكرك بزاف على المجهودات الجبارة اللي كتقومو بها على رأس الوزارة هاذي.

فالحقيقة، السيد الوزير المحترم، اعطيتو الانطلاقة ديال الموسم هاذ العام في إقليم العرائش، بعد موسم فلاحي عرف عجزا متواصلا لمصادر المياه وضغطا متزايدا على مواردنا المائية الموجهة للسقي بمختلف المناطق والجهات بالمغرب، جراء توالي سنوات الجفاف، غير أنه بفضل الله أولا، وثانيا بفضل المجهودات الكبيرة والمتواصلة لهذه الحكومة، مكنت من تلبية الطلب المتزايد على الماء بالقطاع الفلاحي، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية في هاذ الإطار.

اليوم، ونحن متفائلون، السيد الوزير المحترم، جدا بمنسوب أدائكم ولمستكم حاضرة بقوة في تدبير كل القضايا المرتبطة بهذا القطاع الكبير والحيوي، من خلال حرصكم على توفير عوامل النجاح لهاذ الموسم الفلاحي، حيث تتواصلون بشكل غير مسبوق مع الفلاحين والمهنيين، وتواجهون كل التحديات بكل جرأة وتواكبون أنجح الاستراتيجيات التي حققت تنمية مستدامة ومتوازنة للقطاع الفلاحي الوطني.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم بأن الموسم الفلاحي الحالي لا زال في بدايته، وهو ما يفرض عليكم السيد الوزير المحترم، مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير الزرع المباشر والمبكر، تنزيلا لبرنامج إعادة تشكيل القطيع الوطني لتقديم الدعم للفلاحين والفلاحين الصغار، خصوصا أمام ارتفاع أثمان المدخلات الفلاحية والبذور المعتمدة للحبوب الخريفية، وذلك للتخفيف من وطأة ارتفاع كلفة المدخلات على المستوى العالمي.

ونثير انتباهكم إلى ارتفاع تكاليف تربية المواشي، نتيجة ندرة التساقطات المطرية وتراجع المراعي الرعوية التي أثرت على وضعية مربي الماشية.

لذلك، نطالبكم بدعم لهذه الفئة، من خلال منظومة استهداف قوية تضمن توزيع الشعير المدعم، وفقا للموارد الرعوية لكل جمة تراعي حاجياتها، مع توسيع نقط البيع وتكثيرها والإسراع في إنجاز الأسواق النموذجية وتنظيمها لمحاربة المضاربين، الذي أصبح اليوم أكبر عائق يعيق تطور القطاع الفلاحي ولا يشجع الفلاحة على الإنتاج.

اليوم، في خضم هذه الوضعية التي تعرفونها جيدا، نطالبكم، السيد الوزير المحترم، بمضاعفة جهودكم للنهوض بالفلاحة على مستوى جمة درعة- تافيلالت التي تتميز بخصوصيتها المحلية، حيث تشكل الواحات المصدر الرئيسي للنشاط الفلاحي.

وكما لا يخفى عليكم بأنها أصبحت مهددة بالزوال نتيجة الإكراهات الطبيعية وتوالي سنوات الجفاف.

لذلك، نطالبكم مجددا بإعادة خلق خارطة طريق جديدة تضمن إحياء هذه الواحات التي تعتبر المصدر الرئيسي لاستقرار السكان بهذه المنطقة الشاسعة، حتى نتمكن من بعث دينامية جديدة تراعي خصوصية هاذ المجال الطبيعي وأعرافه التاريخية المنظمة لتدبير المياه والأنشطة الفلاحية.

وكلنا ثقة فيكم لإنجاح هاذ الموسم الفلاحي لما لكم من خبرة، السيد الوزير المحترم، التي راكمتوها في هاذ القطاع، ورافضا كل المغالطات التي يتم ترويجها حول الحصيلة الإيجابية والمشرفة لفلاحتنا المغربية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

التعقيب الثاني فريق التجمع الوطني للأحرار.

الأستاذة هند.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

شكرا على التوضيحات اللي تقدمتو بها، والحكومة طبعا مشكورة على الجهود اللي كتبذلها من أجل صعود هاذ القطاع في ظل التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الله ينصرو، لدعم الفلاحة والفلاحين.

ولكن للأسف، السيد الوزير، سبع سنوات متتالية من الجفاف كان عندها تأثير على هاذ القطاع، بسبب تراجع الإنتاج الزراعي والحيواني وتراجع رصيد المخزون المائي، مما تسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع المداخيل الفلاحية، خصوصا في صفوف صغار المزارعين والكسابة، اللي تيعيشو اليوم واحد الوضع هش، الفلاح لقى راسو تيخسر أكثر ما تيربح.

احنا تنحمدو الله على هاذ أمطار الخير اللي جاب الله فهاذ الأيام ونتمناو أنها تساهم في استرجاع القدرة الإنتاجية ديال بلادنا، وتقليص التكاليف على الفلاحة.

السيد الوزير،

بغينا من وزارتكم تعطي أهمية كبيرة لبرامج إسناد الفلاح الصغير وتشجيع الشباب ديال العالم القروي على ممارسة النشاط الفلاحي، وبغينا اهتمام خاص بواحد من المناطق الفلاحية التاريخية في بلادنا، وهي منطقة الشاوية، اللي هي خزان الحبوب ديال بلادنا، هاذ المنطقة عانت بزاف، السيد الوزير، وبغينا منكم برنامج خاص لإحياء النشاط الفلاحي بها وتطوير سلاسل الإنتاج بها، وبغيناكم تخدمو على الدعم المالي والتقني للفلاحين فهاذ المنطقة اللي فيها سلاسل الحبوب وتربية الماشية.

الفلاحين فهاذ المنطقة محتاجين دعم قوي لتخفيض أسعار المدخلات الفلاحية، وخاصة البذور المنقاة والأسمدة الآزوتية، ومحتاجين دعم لتقليص تكاليف المكننة والطاقة الفلاحية، لكن محتاجين كذلك الدعم التقني والإرشاد الفلاحي لتوسيع المساحات المزروعة واعتماد الأساليب ذات المردودية المرتفعة في الإنتاج الزراعي والحيواني.

وهاذ الفرصة باش نتوجهو للشكر لكل الفلاحين والكسابة اللي تيقاومو باش يوفرو الأمن الغذائي ديال بلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة غزالي.

نمر الآن إلى السؤال الموالي والسؤال السابع وموضوعه "وضعية الموارد البشرية العاملة في القطاع".

وأحيل الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن وضعية الموارد البشرية في وزراتكم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أشكر السادة المستشارين في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على إثارة موضوع وضعية الموارد البشرية بالمؤسسات العمومية

الخاضعة لوصاية الوزارة، وهو واحد الورش تتعتبرو الحكومة رافعة أساسية لإنجاح الاستراتيجيات القطاعية وضمان قيام المرفق العمومي بالمهام المنوطة به في أحسن الظروف.

كما تعلمون، تتوفر هاذ المؤسسات على أنظمة أساسية خاصة بمستخدميها، مستمدة في مجملها من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، مع مراعاة خصوصية كل مؤسسة، مما يمكن مجموع المستخدمين من مختلف الضمانات القانونية، وكذا مسارات مهنية واضحة.

فعلى مستوى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، أصبح هناك نظام أساسي خاص بمستخدميها دخل حيز التنفيذ بتاريخ فاتح يناير 2025، فبعد ما كانو المستخدمين خاضعون لنظام أساسي مؤقت يعود إلى السبعينيات من القرن الماضي.

أما الشركة الوطنية لتسويق البذور "سوناكوس" (SONACOS)، قد دخل نظامها الأساسي المعدل حيز التنفيذ بعد استكمال مسطرة المصادقة.

بالنسبة للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، تمت إعادة وصياغة مشروع نظام أساسي خاص، وهو الآن في طور المصادقة لدى وزارة الاقتصاد والمالية.

وفيما يتعلق بالمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، تم بتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين إعداد مسودة نظام أساسي جديد أحيل بدوره على وزارة الاقتصاد والمالية.

ونفس الشيء ينطبق على الوكالة الوطنية للمياه والغابات، كما تم إعداد مشروع تعديل نظام أساسي لوكالة التنمية الفلاحية وهو في المسطرة نفسها.

أما الأنظمة الأساسية لمستخدمي معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، والمدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس، فقد تمت دراستها من طرف لجان مختصة وأعدت الصياغة المعدلة أدرجت في مسطرة التأشير، في حين يوجد مشروع نظام أساسي معدل للمعهد الوطني للبحث الزراعي قيد التدارس بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

وفي الأخير، بغيت نوضح لكم بأن الوزارة منخرطة بشكل تدريجي ومسؤول في ورش تحيين الأنظمة الأساسية لمستخدمي المؤسسات المعنية، في احترام للمساطر القانونية والهوامش المالية المتاحة وفي إطار حوار اجتماعي متواصل مع جميع الشركاء.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للتعقيب، لأستاذة بن خير، تفضلي.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الأجوبة ديالكم والمعلومات اللي قدمتيو لينا.

وبالتالي لا بد أن نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على أن الوضعية ديال العاملين في القطاع ديالكم هي مثيرة للقلق نوعا ما، خصوصا على مستوى الخصاص في الموارد البشرية لا بالنسبة للأطر الإدارية وكذلك الأطر التقنية مع اتساع المهام الموكولة لهاذ الفئات.

كذلك نسجل وبكل أسف، السيد الوزير، على أنه كاين بعض الممارسات اللي كتمس بالحقوق الأساسية وكتمس كذلك وتضيق على الحريات النقابية في مجموعة ديال المؤسسات العمومية التابعة للوزارة ديالكم، وهنا غنعطي المثال بالمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي-الغرب اللي من خلال التواصل ديالنا مع عدد من المكاتب النقابية، سجلنا وبكل أسف، السيد الوزير، على أنه كاين تضييق على الحريات النقابية، خصوصا بالنسبة للعاملين والشغيلة التابعة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

السيد الوزير،

كذلك، نتأسف عن انعدام الحوار القطاعي ما بين الوزارة ديالكم وكذلك الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أو الجامعة الوطنية للفلاحة المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، رغم أننا قدمنا مجموعة من الطلبات الكتابية والشفوية، لكن مع الأسف ما كاينش تجاوب، وبالتالي الشي اللي كيخلينا نطرحو أكثر من سؤال، والسؤال الأساسي اللي غنطرحوه هو: هل نحن أمام مقاربة انتقائية تمس بالسلم الاجتماعي؟

وبالتالي، السيد الوزير، اللي نبغي نقول كذلك على أنو الطرح ديالنا لهذا الموضوع ليس فقط من باب النقد، ولكن من باب المسؤولية الوطنية وكذلك من باب المسؤولية النقابية، لأننا نؤمن في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على أن فقدان الثقة في الإدارة يؤدي حتما إلى تراجع الخدمة العمومية، وبالتالي، السيد الوزير، كنلتمسو منكم وبشكل مستعجل:

- أولا، سد الخصاص على مستوى الموارد البشرية؛
- ثم التوزيع العادل للموظفين عبر الجهات؛
- كذلك، السيد الوزير، الحياد الإداري وحماية الحق النقابي؛
- وأخيرا، فتح قنوات الحوار مع الجامعة الوطنية للفلاحة المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة بن خير.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيدة المستشارة،

أنا بعدا ما كنسجل حتى شي ممارسات ولا خروقات على صعيد الوزارة،

وإيلا عندك شي حاجة أنا مستعد، الحوار مفتوح مع جميع النقابات اللي عندها الحد الأدنى واللي ما عندهاش، أنا الباب ديالي مفتوح وهاذ الشي كيعرفوه جميع الشركاء الاجتماعيين.

القضية ديال الخصاص، أنا متفق معك، تعاوني معنا نزيدو فالموارد البشرية، حتى أنا كنعيش نفس الإكراهات بأن بعض المناطق فيها إكراهات ديال الموارد البشرية، وأنا متفقين تعاونو معنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه "ضمان السلامة الغذائية للمواطنين المغاربة".

الكلمة للاتحاد المغربي للشغل.

الأستاذة زهرة تفضلي.

المستشار السيدة زهرة محسين:

السيد الوزير،

السلامة الصحية للمنتجات الغذائية هي أساس الصحة للمواطنات والمواطنين التي تسهر عليها (l'ONSSA)، (l'ONSSA) التي تعاني خصاصا كبيرا من المراقبين سواء كانوا أطباء، تقنيين، بياطرة، الشيء اللي تيجعل مساحات واسعة من السوق الوطنية خارج التغطية الفعلية، وهذا ما أكده تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

فرغم المجهودات الكبيرة اللي تيقومو بها مستخدمي المكتب في رفع قدراتهم وأداء مهامهم، إلا حجم المخالفات يفوق بكثير طاقاتهم الرقابية، وما ينجز يبقى غير كافي لتغطية جميع مراحل السلسلة الغذائية.

لذا، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نسائلكم عما تعتزمون القيام به لتعزيز دور(l'ONSSA) في حماية المستهلك وتحقيق السلامة الغذائية ؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل لفريق الاتحاد المغربي للشغل على إثارة موضوع ضمان السلامة الغذائية للمواطنين والوضعية ديال (l'ONSSA).

يضطلع المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية في إطار منظومة قانونية ومؤسساتية متكاملة بمهمة المراقبة الدائمة للمواد الغذائية الموجهة للاستهلاك، سواء كانت منتجة محليا أو مستوردة أو موجهة للتصدير.

وترتكز هذه المنظومة على منح تراخيص صحية للمؤسسات ومقاولات القطاع الغذائي، حيث بلغ عدد التصاريح الصحية 17.000 تصريح لحد الساعة، والقيام بزيارات تفتيش منتظمة للتأكد من احترام الشروط الصحية، إضافة إلى المراقبة اليومية للحوم بالمجازر وباحات بيع الأسماك، وكذلك المراقبة المستمرة للمنتجات الغذائية المستوردة على مستوى النقط الحدودية.

كما ينجز المكتب سنويا مخططات للرصد والمراقبة، يتم في إطارها أخذ عينات من مختلف المواد الغذائية لإجراء التحاليل المخبرية اللازمة، واتخاذ الإجراءات الزجرية عند الاقتضاء من حجز وإتلاف وتتبع قضائي.

وخلال فترة الذروة الاستهلاكية كفصل الصيف وشهر رمضان وعيد الأضحى، يتم تكثيف المراقبة في وحدات الإنتاج ونقط البيع والعبور، مع استهداف المواد الأكثر استهلاكا والأسرع تلفا، وذلك في إطار اللجان المحلية المختلطة تحت إشراف السادة الولاة والعمال.

وقد أسفرت عمليات المراقبة إلى متم شهر أكتوبر 2025، على القيام بـ 6945 زيارة صحية للوحدات المرخصة ومراقبة حوالي 431 ألف طن من اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن، و7.7 مليون طن من المواد الغذائية عند الاستيراد، إضافة إلى أخذ 14.410 عينة للتأكد من سلامتها.

وتماشيا مع انتظارات المستهلكين ومختلف الفاعلين الاقتصاديين في مجال السلامة الصحية للمنتجات الغذائية، أعدت الوزارة مشروع قانون تعديلي للمكتب، يهدف إلى تعزيز مهامه وتقوية موارده البشرية، مع اعتماد أنظمة مراقبة فعالة تراعي المواصفات والمعايير الدولية المنظمة للتبادلات التجارية بين الدول.

وللإشارة، فقد بلغ عدد مناصب الشغل المحدثة خلال الفترة 2021-2025 ما مجموعه 350 موظف، مع تكثيف التكوين المستمر لفائدة الأطر العاملة بالمكتب، هاذ الرقم هو ضعيف جدا مقارنة مع المهام اللي تيقوم بها هاذ المكتب، ولكن احنا راه تنحاولو باش أن هاذ الرقم يتضاعف أو لا أكثر يضرب في ثلاثة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للأستاذة زهرة محسين من أجل التعقيب.

تفضلي.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السيد الرئيس،

بدورنا، السيد الوزير، تنشكركم على الجواب ديالكم وعلى الاعتراف الضمني ديالكم للأدوار اللي كتقوم بها هاذ الشغيلة ديال (l'ONSSA) رغم قلة الموارد، لأننا بالفعل فريق الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أن

أطر (l'ONSSA) هم خط الدفاع الأول عن صحة المواطنات والمواطنين.

لكن لحد الساعة، السيد الوزير، للأسف لم تنصف تعمل بإمكانات جد محدودة من حيث المختبرات، ووسائل النقل غير الكافية، إضافة إلى ضعف التجهيزات بالمراكز الحدودية والأسواق والمسالخ التقليدية وبوضعيات إدارية ومادية لا ترقى إلى حجم المهام الكبيرة كما ذكرتم في جوابكم، السيد الوزير، وثقل المسؤوليات الملقاة على عاتق المستخدمين والمستخدمات.

لذا نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل من جديد على مطلبنا الملح بالإسراع بإخراج نظام أساسي كفيل بحماية كافة المستخدمات والمستخدمين من الضغط والعنف بكل أشكاله، نظام أساسي عادل ومنصف كإطار قانوني يضمن الكرامة الإنسانية ويثمن الموارد البشرية ويحفزها ويمكنها من أداء أدوارها الاستراتيجية في حماية صحة المواطن، تقديرا لمخرجات الحوار القطاعي الأخير الذي جمع جامعتنا ووزارتكم يوم 07 فبراير 2025، قبل أن تتزايد حدة مشاعر الإحباط بين صفوف الشغيلة.

السيد الوزير المحترم،

إن المطلوب اليوم هو تقديم رؤية واضحة تعالج الخصاص من خلال رفع عدد الأطر - كما ذكرتم - بما يتناسب وحجم السوق الوطنية وتقوية المختبرات وتحسين الوسائل اللوجيستيكية والإسراع بإخراج النظام الأساسي الخاص بأطر المكتب بما يوفر الحماية القانونية والتحفيز المادي الكفيلين بتقوية منظومة الرقابة وضمان حق المواطن المغربي في غذاء سليم وآمن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة محسين.

السؤال الموالي موضوعه "ارتفاع أسعار اللحوم".

الكلمة لأحد السادة عن الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية، تفضل.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسائلكم السيد الوزير عن خطة وزارتكم لمواجهة الارتفاع المهول في أسعار اللحوم ببلادنا ؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود بداية التأكيد أن ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء إشكال مركب يتداخل فيه ارتفاع كلفة الإنتاج مع تطور العرض والطلب إلى جانب ما يرتبط بسلاسل التسويق والتوزيع، مما يجعل تدبيره مسؤولية مشتركة بين القطاعات الحكومية والسلطات المحلية والجماعات الترابية والمهنيين.

ولضمان تموين عادي للسوق الوطني والتخفيف من الضغط على الأسعار، اتخذت الحكومة عبر وزارة الفلاحة حزمة من التدابير، من أهمها:

أولا، دعم الأعلاف، ولا سيما الشعير والأعلاف المركبة للتقليل من كلفة الإنتاج على مربي الماشية؛

ثانيا، تعليق رسوم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة على الحيوانات الموجهة للذبح والتسمين إلى غاية 31 دجنبر 2025، مع استيراد حوالي 249.000 رأس من الأبقار و323.000 رأس من الأغنام.

كذلك، تعليق الرسوم نفسها إلى غاية 31 دجنبر 2025 على استيراد اللحوم الطرية والمتبردة والمجمدة للأبقار والأغنام والماعز والإبل في حدود 40.000 طن، في حين لم يتجاوز حجم الواردات 5611 طن، أغلبها موجهة للمطاعم.

ثم كذلك تم تحديد هذا التوجه إلى غاية 31 دجنبر 2026 بالنسبة للحيوانات الموجهة للذبح والتسمين في حدود 300.000 رأس من الأبقار الأليفة و15.000 رأس من الإبل الأليفة، ضمانا لاستدامة العرض الوطني.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، تقوم الحكومة بتنزيل برنامج إعادة تشكيل القطيع الوطني، بغلاف مالي ديال 12.8 مليار درهم خلال هاذ السنة والسنة المقبلة للحفاظ على الرصيد الوطني من الماشية وتحسين إنتاجية ديالو وتنفيذ عقد البرنامج المتعلق بسلسلة اللحوم الحمراء في إطار استراتيجية الأخضر، بهدف رفع الإنتاج واستعادة التوازن في أفق 2030.

بالمناسبة، كاين السيد وزير الداخلية، كنبغي نشكر وزارة الداخلية بالدعم اللي قامت به في إطار إعادة تشكيل القطيع الوطني.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار من أجل التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اللي ما مفهومش اليوم، السيد الوزير المحترم، هو أنه الناس اللي كيستوردو رؤوس الماشية، كيستافدو على جوج جوايه: كيستافدو أولا من الدعم اللي كتعطيه لهم الدولة، واللي كان فـ 2025 ما بين 10 آلاف رأس و150 ألف رأس، واللي تزاد فقانون المالية ديال 2026، باش يوصل لـ 300

ألف راس، هاذ الناس، السيد الوزير المحترم، كيربحو مع الدولة ومع المواطن، بلا أي تأثير على ثمن بيع اللحوم بالجملة وبالتقسيط.

هنا كنشوفو هاذ الفئة اللي تسمات إعلاميا بـ"الفراقشية"، كتجمع ما بين امتيازين في نفس الوقت، الإعفاءات اللي كتجي من المال العام، سواء على مستوى الرسوم الجمركية أو الضريبة على القيمة المضافة (TVA[7]) وفلوس المواطنين، بحيث أنه الأثمنة مازال مرتفعة، رغم انخفاض كلفة الاستيراد.

وهنا كنلقاو، السيد الوزير المحترم، أننا قدام مفارقة غير مقبولة وغير مفهومة، المال العام يصرف بسخاء، تحت عنوان الدعم، والمواطن ما كيستافدش، والمستوردين كيراكمو الأرباح على ظهر القدرة الشرائية للأسر المغربية، وهنا كيولي المال العام ريع مقنن، كتستافد منو فئة محدودة جدا في غياب كبير ديال الوضوح وفي اعتداء واضح على جيب المواطن.

وهاذ المشكل، السيد الوزير المحترم، ما بقاش محصور فقط فمستوى البيع بالتقسيط، ولكن امتد للأسواق الأسبوعية مثلا: سوق "السبت ولاد النمة" وسوق "حد خريبكة" وسوق "ثلاث بني ملال"، و"أربعاء الفقيه بن صالح"، فهذه الأسواق أصبحت تشهد حالة كساد واضحة، بسبب تقلص طلب وانخفاض استهلاك اللحوم عند المواطنين، وهاذ الشي أثر سلبا على الرواج الاقتصادي وعلى مداخيل التجار الصغار، اللي كيعتمد بشكل كبير على الحركة الأسبوعية لهاذ الأسواق لضمان دخلهم.

السيد الوزير المحترم،

احنا استوردنا اللحم من بعض الدول، باش على الأقل نحافظو على القطيع الوطني ديالنا، ونطيحو الثمن على المواطن باش يستهلك اللحوم الحمراء، ولكن اللي وقع فالأخير هو ما حمينا القطيع الوطني ما والو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة، بضع ثواني السيد الوزير، إيلا كان هناك تعقيب؟

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

أنا بغيت نقول للسيد المستشار، بأن عملية الاستيراد هي عملية مفتوحة لجميع المغاربة، والحكومة ما قدمتش حتى شي دعم خلال 2025 لأي مستورد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال ما قبل الأخير موضوعه "استراتيجية القطاع الفلاحي لضمان تحقيق العدالة المجالية بين مختلف الجهات".

الكلمة للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن خيار الجهوية المتقدمة وآفاق العدالة المجالية في استراتيجية القطاع الفلاحي، نسائلكم السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعتمد الوزارة منذ سنوات، توجها استراتيجيا يقوم على ترسيخ التوازن الترابي في توزيع الموارد والاستثمارات، دعما للتنمية القروية والجبلية والمناطق النائية، واستجابة للحاجة الملحة لتنمية متوازنة ومنصفة بين مختلف الجهات، وقد عملت الوزارة في إطار مخطط "المغرب الأخضر" ثم إستراتيجية "الجيل الأخضر" على توجيه جزء مهم من الاستثمارات نحو الفلاحة التضامنية والمناطق الوعرة والهشة، لضمان توزيع أكثر عدلا للموارد وتدارك الفوارق بين المجالات، وكذلك تعزيز سلاسل الإنتاج، تحديث تقنيات الري وتقوية التنظيمات المهنية، بما يضمن إدماج الفلاحين الصغار في الدينامية التنموية وتحقيق توازن أفضل في الاستفادة من البرامج العمومية.

كما إن إحداث الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، كقاطرة لتأمين تدخل ترابي متوازن على مستوى 16 إقليم يستجيب لخصوصيات هذه النظم البيئية ويعزز صمود الساكنة ديال هاذ المناطق عبر برامج تنمية تراعي الفوارق المجالية.

كما تمت بلورة وإنجاز مشاريع للتنمية القروية المندمجة بالمناطق الجبلية، بشراكة مع المانحين الدوليين على مستوى 15 إقليما بما يسهم في إعادة توجيه الاستثمار نحو المجالات الهشة ويعيد جزء من التوازن التنموي داخل المجال القروي.

كما اضطلعت الوزارة بدور محوري في التنسيق وقيادة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية 2017-2023، الذي شكل رافعة لإرساء توزيع

[7] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée.

متوازن للاستثمارات العمومية وفق حاجيات كل مجال، حيث حرصت اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية على وضع خرائط موضوعاتية دقيقة لرصد العجز التنموي وتصنيف الجماعات الترابية إلى فئات حسب مستوى العجز، مما يتيح توجيه الاستثمارات نحو الجماعات الأكثر هشاشة.

كما تم الحرص على أن تكون المخططات السنوية لتقليص الفوارق إنتاجا صرفا للجان الجهوية، استنادا إلى قرب المتدخلين المحليين من الواقع الترابي واطلاعهم الدقيق على حاجيات الساكنة، وهو ما ساهم في تحقيق التوازن في توجيه الموارد وتعزيز نجاعة الاستهداف.

كذلك، هاذ البرنامج حقق تحسنا ملموسا في الولوج إلى الطرق والماء الصالح للشرب والكهرباء والصحة والتعليم بأكثر من 1243 جماعة ترابية، وخاصة بالمجالات الجبلية التي تم توجيه ما يناهز 74% من الاستثمار إليها.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله الداعية إلى إرساء عدالة ترابية واجتماعية وتحقيق تنمية متوازية بين مختلف المجالات، تعمل الحكومة حاليا على بلورة رؤية وطنية موحدة للتنمية الترابية المندمجة، والوزارة تؤكد انخراطها الكامل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

تفاعلا مع توضيحاتكم، نسجل في الفريق الحركي الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، السيد الوزير، لا خلاف أن وضعية الفلاحين، خاصة الصغار والمتوسطين والكسابة، ليست على ما يرام، وإزاء هذا الوضع الصعب وخارج المبادرات الملكية الحكيمة المتمثلة في تخصيص دعم قطيع الماشية بعد إعادة الإشراف على إحصائه من طرف وزارة الداخلية وسلطاتها الترابية، والتي صححت الأرقام المعلنة من طرف وزارتكم، انتظرنا وانتظر معنا الفلاح أن تأتي الحكومة بإجراءات تحفيزية للقطاع وللفلاح في قانون المالية للسنة المقبلة تكون منصفة للفلاحين في جميع الجهات والمجالات الترابية، بغية مواجهة الإكراهات والتحديات التي يعرفها القطاع جراء تعثر تثمين وهيكلة العديد من السلاسل الإنتاجية، وضبابية قواعد الدعم والإشكاليات المرتبطة بحكامة صندوق التنمية القروية ووكالة التنمية الفلاحية، خاصة في مجال تدبير الاستثمارات ذات الصلة بالقطاع.

لكن للأسف، السيد الوزير، جاء القانون بعيدا عن انتظارات وتطلعات الفلاحين خاصة الصغار والمتوسطين.

ثانيا، السيد الوزير، الأكيد أن المخططات القطاعية من قبيل "المغرب الأخضر" و"الجيل الأخضر" بكلفتها المالية والمائية عجزت عن تحقيق الاكتفاء الذاتي للمغاربة في اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب والخضر والفواكه والقطاني والزيوت والحبوب، وغيرها، مما رسخ خيار اللجوء إلى رفع الحواجز الجمركية للاستيراد، رغم غياب أي أثر على الأسعار، لا على ضمان الأمن الغذائي ببلادنا، والغريب أن الحكومة تعود في الدقيقة 90 قبل المصادقة على قانون المالية لفتح النافذة من جديد أمام "فراقشية الاستيراد"، رغم إجماع المغاربة عن فشل العمليات السابقة وعلى مطلب التحقيق بشأنها.

ثالثا، السيد الوزير، بعيدا عن لغة التشخيص ومن أجل تحقيق العدالة المجالية المنشودة بين الجهات في القطاع الفلاحي، نتطلع في الفريق الحركي إلى الخروج من السياسات الفلاحية المتمركزة، عبر بلورة برامج ومخططات فلاحية جهوية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل جهة وتضمن عدالة مجالية حقيقية في توسيع الاستثمارات والدعم، وإعمال التميز المجالي الإيجابي للمناطق الهشة، وذلك على ضوء الورش الملكي الاستراتيجي المتعلق بالتنمية الترابية المندمجة.

وفي هذا السياق، نستغرب، السيد الوزير المحترم، عن تماطل الحكومة في الإفراج عن التشريعات، من قبيل قانون الجبل وقانون الحماية وتنمية الواحات والتي قدمنا بشأنها كحركة شعبية مقترحات قانون متكامل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي عبد الله.

نمر الآن للسؤال الحادي عشر وموضوعه "إدماج موظفي قطاع المياه والغابات في النظام الأساسي لمستخدمي الوكالة".

الكلمة للسيدة المستشارة عن فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عما تعتزمون القيام به من تحفيزات وإجراءات لتشجيع موظفي الوزارة ومستخدمي الوكالة الوطنية للمياه والغابات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر فريق الاتحاد المغربي للشغل على إثارة موضوع مسار إرساء النظام الأساسي لمستخدمي الوكالة الوطنية للمياه والغابات، وخاصة ما يتعلق بإدماج موظفي القطاع في هذا الإطار الجديد.

تنفيذا لالتزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي تم إعداد صيغة جديدة للنظام الأساسي لمستخدمي الوكالة ستعرض على المجلس الإداري للمصادقة قبل متم السنة الجارية، وينص هذا النظام على تمتيع الموظفات والموظفين، إضافة إلى ما يضمنه النظام العام للوظيفة العمومية بجميع الحقوق والامتيازات المخولة لمستخدمي الوكالة، مع الاحتفاظ التام بالحقوق المكتسبة منذ اشتغالهم في قطاع المياه والغابات.

كما يقر استفادتهم تلقائيا من كل التغيرات التي قد تطرأ على قانون الوظيفة العمومية ومخرجات الحوار الاجتماعي بالقطاع العام، ويقر منظومة تعويضات ومنح ومكافآت تتماشى وخصوصية المهام الموكولة إليهم، إلى جانب استفادتهم من خدمات مؤسسة الأعمال الاجتماعية كتأمين صحي تكميلي، تأمين عن الوفاة، العجز، نقل طبي، وخدمات ثقافية وترفيهية.

ولمواكبة هاذ الورش، تعقد اجتماعات منتظمة مع الشركاء الاجتماعيين لتقاسم مستجدات الإدماج ودراسة المطالب، حالة بحالة وتصفية عدد من الملفات الإدارية والمهنية العالقة، خصوصا ما يتصل بالتعويضات عن التنقل والمنح السنوية وامتحانات الكفاءة والترقيات مع إعادة تنظيم الوحدات ترابيا في إطار ورش فصل المهن.

وتجدر الإشارة، إلى أن النظام الأساسي في صيغته الجديدة لا يمثل تراجعا عن أي مكسب، بل إطارا لتعزيز الحقوق وفتح آفاق مهنية واعدة، والوزارة تظل منفتحة، في حدود الإمكانات القانونية والمالية المتاحة، على كل المقترحات البناءة، حريصة على ألا يكون هذا الورش مصدر طمأنة وتحفيز لموظفات وموظفي قطاع المياه والغابات في احترام لمبدأ الاختيار الطوعي وروح المسؤولية المشتركة.

شكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة من أجل التعقيب.

<u>المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

إذ تؤكدون أن عملية الإدماج تتقدم وأن الحوار مستمر، لكن الواقع كما يصلنا في نقابتنا في الاتحاد المغربي للشغل، حيث يظهر أن القلق ما يزال سيد الموقف، حول معايير التقييم والمهام الجديدة وطبيعة العمل، خصوصا بالنسبة للأعوان الغابويين المتحملين للقدر الأكبر من المخاطر، وأن غياب رؤية واضحة حول مصير الموارد البشرية قد خلق فراغا تشريعيا وتنظيميا، يمس استقرارهم المهني والوظيفي.

إنه ملف حساس، السيد الوزير، يهم آلاف العاملات والعاملين الذين عاشوا منذ إحداث الوكالة حالة من الارتباك القانوني والمهني، أثرت بشكل مباشر على أوضاعهم الإدارية والاجتماعية، وعلى المسار المهني وأنظمة الترقية والتعويضات والمهام والتنقل.

فمنذ إحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات ظل الموظفون العموميون للقطاع ينتظرون تنزيلا واضحا ومنصفا ومتوازنا للإصلاح، تنزيل يضمن حقوقهم المكتسبة ويحمي مسارهم المهن، خصوصا أن القطاع يعتمد على كفاءات إدارية وتقنية وعلمية عالية ذات مسؤوليات ميدانية كبرى، مرتبطة بحماية الثروة الغابوية والمحافظة على النظم البيئية الوطنية.

السيد الوزير المحترم،

إن شغيلة المياه والغابات، تطالبكم بإعادة النظر في نظامها الأساسي وفق مقاربة تشاركية، تقطع مع الطريقة الأحادية التي أعد بها، نظام يحدد بوضوح المسار المهني ويعترف بخصوصية القطاع الغابوي وبحجم المخاطر التي يتعرض لها العاملون به، ولا يتضمن شروطا وترتيبات تراجعية.

وعليه، نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن نجاح الإصلاح لن يتحقق دون:

- ✓ تسوية التعويضات العالقة، خصوصا المتعلقة بالتشجير والاستغلال الغابوي منذ 2022 لكافة المهندسين الغابويين بالوكالة، وكذا العائدين إلى وزارة الفلاحة؛
- ✓ صرف المنحة السنوية لشهر يونيو 2025 لكافة المهندسين الغابويين العائدين إلى وزارة الفلاحة؛
- ✓ تسريع مصادر التصفية المالية والانتقال السلس للملفات الإدارية والمالية بين الوكالة الوطنية للمياه والغابات ووزارة الفلاحة؛
- ✓ تفعيل الآليات التنظيمية التي تضمن حقوق الموظفين في الحالات الانتقالية؛
- ✓ التعجيل بتسوية وضعية عدد من الموظفين والمتقاعدين اتجاه النظام الجماعي لمنح ورواتب التقاعد (l'RCAR[8])، وسنحيل عليكم، السيد الوزير، اللائحة بالأسماء.

وأخيرا ندعوكم، السيد الوزير، بالإسراع بإخراج نظام أساسي لمستخدمي الوكالة في صيغة متوافق عليها.

[8] **R**égime **C**ollectif d'**A**llocation de **R**etraite.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

رد السيد الوزير، بضع ثواني.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا.

السيدة المستشارة،

القانون الأساسي قلت قبل الأخير ديال الشهر غادي يكون تصادق عليه في المجلس الإداري.

الحوار مفتوح مع جميع الشركاء الاجتماعيين والملفات موجودين والباب ديالنا مفتوح والحوار كاين، احنا الهدف ديالنا هو الوكالة تشتغل في أحسن الظروف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم على مساهمتكم القيمة في فعاليات هته الجلسة.

وبهذا، نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية المخصصة لهاذ اليوم.

رفعت الجلسة.